إقرار البرنامج السياسي للجنة الدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين / الاردن:

الدفاع عن حق العودة ومجابهة التوطين مهمة وطنية أردنية

الاهالي

لسان حال حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد)

الثلاثاء ١٩٩٨/٤/٢١ - العدد (٣٢٧) - الثمن (١٥٠) فلسا

● رفض تصفية وكالة الغوث أو إنهاء وتخفيض خدماتها

● معركة اللاجئين ليست مع الدول العربية المضيفة

راي الاهالي

العقبة .. والتمدد الاسرائيلي!!

تقدم معاهدة وادي عربة (١٩٩٤) نموذجا فريدا في العلاقات الدولية يقوم على مبدأ التطبيع في العلاقات بين دولتين قبل حل القضايا العالقة بينهما من مثل اعتراف اسرائيل بحقوق الشعب الفلسطيني والانسحاب من الاراضي العربية المحتلة بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

والتطبيع/المعاهدة او المعاهدة/التطبيع يجري تنفيذها على مبدأ معروف في الطبيعة نعرفه بالاواني المستطرقة وحركة الماء فيها.. وبدلا من الماء هنا نرى كيف تفيض القوة وتتمدد الى المواقع غير المحمية عندما تزال الحواجز بينها.

ففي شمال بلادنا يجري استيعاب قوة صناعية من شمال فلسطين في الجليل تحديدا عند فتح المنفذ... وليس بعيدا الوقت الذي يمتلىء فيه الشمال الاردني بشروط صناعات النسيج المنتقلة حكما من الجليل. وفي جنوب بلادنا يجري العمل لتنفيذ الخطة الاسرائيلية لاقتصاديات السلام بتحويل العقبة الى منطقة حرة اي اقليم سياحي حر مندمج في ام الرشراش التي اصبح اسمها ايلات.

اي فيضان صناعي الى منطقة الشمال، وفيضان سياحي في منطقة الجنوب.. ويجري الحديث عن فيضان القوة الاسرائيلية الزراعية للتمدد شرقا في الوسط (الاغوار).

وبهذه الحالة يعمل التطبيع على أن يحمل مناطقنا الى بقع ملونة على سطح البالون الاسرائيلي الذي ينتفخ اي يتمدد شرقا بفعل التطبيع. فمن المعروف ان اسرائيل لا تقدر على التمدد غربا في البحر الابيض المتوسط.

ويفاخر ورثة السادات ان نموذج معاهدة كامب ديفيد كان يستهدف عن مصر عن محيطها العربي وها هي الدولة قد انتهت وعادت مصر وتلعب دورها السابق.

كما ان البالون الاسرائيلي لم يستطع ان يتمدد في لبنان فلقد كان رصاص المقاومة اللبنانية حاضرا دوما. وترى اسرائيل الان ان عليها التوقف عن احلام التمدد الى مياه الليطاني التي ترى انها تحتاج الى مشاركة لبنان بها.

والوضع متشابه ايضا على جبهة الجولان وتلال جبل الشيخ الجنوبية.

وحدها بلادنا تفتح مغلقات اوانيها المستطرقة لتمدد ضغط القوة في الصناعة والزراعة والسياحة والارض والقانون والتجارة والسياسة.. الخ مما تنص عليه المعاهدة.

د. بلكبير من المغرب:

القوى الديمقراطية لم تتنازل عن ثوابتها بقبول تشكيل الحكومة

● د. عبد الصمد بلكبير

في اربد ودن سابق إنذار:

جرافات البلدية تهدم الحسبة

د. همام سعيد: أي استفتاء شعبي سيظهر مدى عزلة الحكومة

ندوة أممية في باريس

الذكرى الـ ١٥٠ للبيان الشيوعي

مقاعد الاهالي

بقلم تيريز ريّان

الربيع الأجمل قادم

نيسان يداهمنا ويغمرنا ، والربيع يغزونا ، اخضر بهياً ندياً ، يرقص ، يدق الابواب والشبابيك والروح، البراعم الاولى والنوار الاول ، الولادة والتجدد في كل مكان ، وقلب محمود درويش ما يزال يخفق، اذاً سنستمر بالحياة فالشعر بخير ويقاوم ، وليناقش النواب امورنا كما يشاؤون ، هل تدرون ان الاغلبية مع الخصخصة ؟!

وما الجديد ؟ وحتى الرافضين يطالبون بنصف خصخصة او بقانون ينظمها لضمان شفافيتها !! انها الشفافية نفسها التي رفعت اسعار الاعلاف والخبز ، كم اصبحت هذه الكلمة غامضة وكريهة؟ ونحن نقول لا مفاجات ولا جديد المستفيدون هم المستفيدون انفسهم ، وان كان القطاع عاماً او خاصاً والاسعار بارتفاع بهذا وذاك ، والفقر والبطالة يزدادان اتساعاً وقسوة والمستقبل والمصير اكثر ضبابية ، ونوابنا فرحون بفوزهم ورواتبهم ويعملون لكرسي الوزارة مهما كان الثمن ، احد المدافعين يقول ان الدورة كانت استشكافية ، سيمر كل شيء ايها السيد ونوابنا لا زالوا يستشكفون ولم تقل لنا ماذا يستكشفون

الربيع ينعشنا رغم الالم فالجديد دائماً يولد من الآلام ، والربيع يفرحنا رغم ان جمالنا وخيولنا ترقص في القطب ، الربيع يسحرنا والانتقادات الكاذبة للحكومة لا تخدعنا ،

متى نتعلم كيف نميز الغث من السمين مرحى للذي يبحث ويقول الحقيقة

مرحى للصابرين والعاملين بصمت

مرحى للمخلصين لهذا الوطن الاخضر الجميل

يا الله !؟! هل يمكن لكل هذه البشاعة ان تكون ممثلة لبقعة هامة من هذا الوطن

يا الله !؟! الى متى يستمر هذا الجهل وهذا الكذب والخداع ؟

كم نشتاق للممثلين الحقيقيين للشعب !!! ، وكم نحتاج لمجلس يكونون صوتنا وسوطنا فيه

والربيع الاجمل قادم

عن الزميلة تشرين السورية

■ بقلم عبد الحفيظ علاوي

الاردن الى اين ؟ تساؤل يتردد على كل لسان في الاردن ، وخارجه ، يتردد على السنة السياسيين ، والسنة اهل الاقتصاد ، ورجال الاعمال والموظفين والطلبة في المراحل الثانوية والجامعية ، واصبح هذا التساؤل شعار العامة في الاردن ، فلا تقف مع مواطن عادي في البقالة او العزاء او الفرح او حتى في السهرة العادية وفي الشارع العام حتى يبادرك بهذا لاسؤال ، ويضيف اليه ما الذي يجري ولصالح من ؟

ومن حق المواطنين ان يتعرفوا الى مصيرهم ومستقبلهم . وفعلا اننا استعرضنا الوضع السياسي ، نجد امرا غير عادي في علاقتنا مع العدو الصهيوني ، ونجد هذه العلاقة المميزة لا يتمتع بها الا هذا العدو الذي يعلن صباح مساء ان فلسطين يهودية والقدس يهودية والاردن جزء من اسرائيل الكبرى ويؤكد علمه المحروس بعمان والقاهرة ان اسرائيل من الفرات الى النيل ، ويقتل بدم بارد ويجر المراة العربية من شعرها ويمزق ثيابها وهي تحاول منعهم من هدم منزل عائلتها ومع ذلك فالسلام منعهم خيار استراتيجي والتعاون الامني والاقتصادي والثقافي تلزمنا به وحدنا المعاهدة ومما يزيد في الغرابة تلك العلاقة الشخصية الحميمة مع قادة الارهاب الصهيوني .وفي مقدمتهم النتن ياهو وشارون .

ان المواطن الاردني يستغرب علاقاتنا ومواقفنا مع هؤلاء الاعداء وتطاولهم على حقوقنا ومقدساتنا ودماء مواطنينا ونحن نسكت على كل جرائمهم ونذرف الدموع على قتلاهم وندفع الاموال من اقواتنا ومن مخصصات علاجاتنا وهم لم يقدموا شيئا لعشرات الالوف من الشهداء في فلسطين والاردن ومصر وسوريا ولبنان وتونس وبغداد . ولم يقدموا اعتذارا ولو شكليا عن الاردنيين الذين قتلوا في تل ابيب وعلى فترات ولم يتمكن ذووهم من معرفة اسباب وفاتهم ولم يجرؤ احد على السؤال ، حتى لا نغضب ابناء العمومة شذاذ الآفاق .

ان العلاقة السياسية مع ازلام الكيان الصهيوني تعدت العلاقة الدبلوماسية مع الدول الاخرى وتجاوزت كل الاعراف والقوانين الى الالتحام والتوحد وتبرير جرائمهم ومساعدتهم على الخروج من مأزقهم كما حصل في قضية محاولة اغتيال خالد مشعل وتصريحات شارون وتبرير وزايتن بعد نشر تقرير اللجنة الصهيونية حول محاسبة رئيس الموساد داني يا توم على فشل الجهاز في تنفيذ العملية ، وليس بسبب خرق بنود المعاهدة الاردنية الصهيونية كما ان الاعلام الصهيوني يؤكد انه لم يسمع من اي مسؤول اردني مباشرة انتقادا لسياسات اسرائيل ، بل انهم يؤكدون ومن خلال كل وسائل الاعلام بان الاردن متفهم جيدا لاجراءات اسرائيل المتعلقة بالامن ومكافحة الارهاب في اي مكان .

واذا اضفنا الى هذا ما يجري من اجراءات اقتصادية تتعلق بالارتفاع الحاد والمستمر بالضرائب المباشرة ، والارتفاع الجاد في اسعار السلع والخدمات ، والانفاق غير المبرر وازدياد نسبة البطالة وتمدد شبح المجاعة وازدياد نسبة الفقر باضطراد اضافة الى نظام التعيينات القائم على المحسوبية ، وخطورة القوانين الاقتصادية والخصخصة وخاصة ما يتعلق ببيع الشركات العامة الرابحة وقانون الاستثمار ومدينة الحسن الصناعية في اربد ، وخطورة ما يعرف بالشركات المؤهلة مما يؤدي الى تهويد كل الشركات الاردنية لتصبح مؤهلة وفق الشروط الامريكية بتوجيه من الايباك ومطبخ السياسة الخارجية الامريكية في وزارة الخارجية والبنتاغون ومجلس الامن القومي ومركز واشنطن لدراسات الشرق الاوسط ، وايضا الغزو الصهيوني للسوق الاردني ، وتفكيك ديوان الخدمة المدنية للسماح للوساطة والمحسوبية ، اضافة الى التآكل الحاد في الدخول وثباتها ، علاوة على خلل المعادلة الاقتصادية حيث الاعلان اليومي عن القروض والمساعدات والمنح مقابل تغول الفقر والجوع والجريمة ، ولا ننسى موضوع تاميم صناديق الادخار بهدف تفكيك مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة ، والاستيلاء على حقوق الناس لصرفها في اوجه لا تعود على العامة باية فائدة .

ان الوضع الاقتصادي ينذر بالسوء ، ويهدد بكارثة ولولا الخوف من حظر التجول وقطع الماء والكهرباء والهاتف اضافة الى اجراءات اخرى لا تحدث في العالم المتحضر لحدثت امور قد لا يمكن احتواؤها ، ونخشى ان نصل الى مرحلة الانفجار ، فاين العقلاء للاجابة على السؤال ووقف الانهيار .

واذا انتقلنا الى الحريات العامة وحقوق المواطنين ، وتعامل الدولة مع مواطنيها فاننا نجزم بتعطيل كل القوانين والتعامل بالمزاجية وهدر حقوق الانسان وتقزيم كل قوانين الحريات العامة ، والغاء كل حقوق المواطنين وباختصار فاننا نحس اننا نعيش في عالم لا تحكمه القوانين ، ويكاد المواطن لا يلمس اية ضمانة لحماية حقه في التعبير وابداء الرأي، وكان المطلوب فم يأكل مما تيسر ولسان لا يتكلم ، ولعل ما آلت اليه السلطة التشريعية والقضائية من تجاوز وتطاول على صلاحيتها من قبل السلطة التنفيذية يؤكد بلا شك الحالة التي وصلنا اليها حتى صرح بعض المسؤولين بان المواطن لا يعرف مصلحته ولا يعرف المصلحة العامة والحكومة هي التي تعرف ، واجتهاد الحكومة وتفسيراتها هي المعتمدة ولذا فالقاعدة الذهبية لواقعنا اخي المواطن لا تفكر فالحكومة تفكر عنك ، وسيبقى السؤال الحائر ؛ الى اين نحن ذاهبون ؟؟ نعم نحن ذاهبون الى

(مجهول..)

حماس تحمل الرجوب المسؤولية

الاهالي - اصدرت حركة المقاومة الاسلامية (حماس) بيانا حملت فيه رئيس الامن الوقائي في الضفة الغربية العقيد جبريل الرجوب ، الى جانب دولة الكيان الصهيوني ، كامل المسؤولية عن استشهاد المهندس محي الدين الشريف .

واكدت حماس في بيانها ان التحقيقات التي اجرتها بسرية تامة ان الرجوب قد اوعز لعناصر جهازه بالتربص للشهيد الشريف واعتقاله ثم التحقيق معه وممارسة ابشع الوان التعذيب بحقه بالتنسيق الكامل مع الصهاينة لانتزاع المعلومات من الشهيد مما ادى في النهاية الى استشهاده . وقد تلا ذلك من ضغوطات صهيونية على السلطة لفبركة اتهامات باطلة ضد كتائب القسام بحيث يبدو الامر على شكل نزاع داخلي .. ومن هذا المنطلق فاننا نطالب السلطة رسميا باقالة المدعو الرجوب واعتقاله واحالته الى القضاء والمحاكمة مع بقية المتورطين من عناصر الامن الوقائي وتنفيذ الاحكام العادلة والقصاص المطلوب بحقهم .

هذا وقد دعت قيادة السلطة الى اقالة لجنة التحقيق المعنية التي اثبتت فشلها وانحيازها وتشكيل لجنة محايدة جديدة تتالف من جميع الفصائل الوطنية والاسلامية لكشف الحقائق القاطعة واعلان النتائج التي تتوصل اليها على رؤوس الاشهاد واصدار قراراتها الصريحة بهذا الشان . واكدت حماس في بيانها ان الصهاينة وحدهم سيدفعون ثمن الجريمة النكراء ، وان الثار لدماء الشهيد المهندس الشريف هي مسالة وقت فحسب ، فالانتقام قادم لا محالة وآت لا ريب فيه .. ولن تؤثر شدة الاحداث والظروف باي شكل من الاشكال على بنود ومراحل الخطة الانتقامية الشاملة التي وضعتها كتائب القسام للثار من بني يهود وإذاقتهم طعم المرارة وتجريعهم كاس المنون ... وكانت قد اصدرت حركة المقاومة الاسلامية « حماس » سلسلة من البيانات التي تنفي النتائج التي توصلت اليها اجهزة امن السلطة الفلسطينية في تحقيقاتها والتي اشارت الى ان عادل عوض الله احد قياديي كتائب القسام هو المتورط في اغتيال محي الدين الشريف .

واعتبرت حركة حماس التحقيقات التي اجرتها اجهزة امن السلطة مجرد فبركات واكاذيب تهدف الى التملص من المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق السلطة الفلسطينية كون عملية الاغتيال جرت في منطقة واقعة تحت سيطرتها واشارت في بياناتها الى ان هنالك حقائق دامغة تؤكد جميعها مسؤولية العدو الصهيوني واجهزته الامنية عن جريمة الاغتيال ..

. واوضحت حماس في بياناتها ان السلطة الفلسطينية مرتبكة منذ وقوع حادث الاغتيال وانها اضطرت لتغيير رواياتها عن الحادث لاكثر من ست مرات متتالية ، حيث اعادة امتقال ابن عائلة العباسي (عصام) لارغامه على عدم التراجع عن الاعترافات الكاذبة التي ادلى بها تحت وطأة التهديد والتعذيب وذلك بشان التورط المزعوم حسب ما ورد في البيانات - لعادل عوض الله احد المسؤولين العسكريين لحماس في عملية الاغتيال .

واشارت في بياناتها ان اجهزة السلطة والخروج من الازمة حاولت من خلال لقاء الطبيب عبد الرحيم امين عام الرئاسة باحد قيادات حماس د. محمود الزهار ان تظهر استعدادها لتشكيل لجنة تحقيق جديدة ومشتركة مقابل ان تتوقف حماس عن حملتها الاعلامية ضد السلطة .

وطالبت حماس بالافراج الفوري عن الدكتور عبد العزيز الرنتيسي والدكتور ابراهيم مقادمة وجميع الذين اعتقلتهم السلطة من كوادر حماس منذ اغتيال الشريف .

بالعقل

■ يكتبها ابو جابر

شائعة .. ليست مغرضة

تسري ظاهرة أو شائعة، في اوساط الصحافة، والقراء المدمنين على التفتيش عن المشاكل التي تعكسها الصحافة، مفادها ان قراء معينين يشترون معظم ان لم نقل كل ما يطرح من بعض الصحف وتحديدا "الاسبوعية" منها في الاسواق.

وتقول الشائعة ان الهدف من ذلك ليس الاستزادة من العلم، او استخدامها لنظافة الارضية عند ا لاستطعام فوقها في الرحلات او المنازل.. او دعم هذه الصحف بشراء اكبر عدد من النسخ.. أو ارشفتها في المراكز والمدارس والجامعات من قبل محسن كبير يهمه تثقيف البشر، أو...

يبدو ان الذي يقوم بعملية الشراء هو أوهم اشخاص اغنياء رغم ان الطبعات التي يشار اليها من الصحف لا تهد موازنات عالية.

ويبدو أن الذي يقوم بها ايضا شخص او اشخاص يعرفون أصول البلاد. فهو أوهم ليست لديهم صلاحيات قانونية لدعم الصحف الاسبوعية من موازنات الدولة، هذا اذا كانوا يحبون هذه الصحف ويريدون انجاحها. أما اذا كانوا يكرهونها فانهم ليست لديهم الصلاحيات لمنع صدورها او مصادرة اعدادها المطبوعة بحكم القانون.

ومن المؤكد انهم لن يستمروا الى الابد بهذه الهواية الغريبة، ولذلك فانهم يقدرون او لديهم معلومات او وساطات يزجونها الى الحكومة للاسراع باصدار القانون الجديد للمطبوعات والنشر.. ونحن بتواضع لا نعرف نواياهم.. هل يريدون ان يكون القانون داعما للصحافة وعن طريق مساعدة الصحف الخاسرة ماليا.. (وكل الصحف الاسبوعية كذلك)، أم يريدون ان يكون القانون أشد من القانون المؤقت الملغى حتى يتوقفوا عن شراء الاعداد التي يلحقونها في السوق !!

يبقى ان نتأكد من هذه الشائعة الخبيثة !! ولكن من سيتأكد!! من يهمه ذلك !! فعلى العموم هذه شائعة على ذمة مطلقيها.. ونحن في الأهالي لم نمر بهذه التجربة.

دون سابق انذار

جرافات بلدية اربد تهدم سوق الحسبة

اربد : سهير ابورواق

* (١٠٠) بسطة للخضار موجودة منذ خمسة عشرة عاما في مجمع عمان القديم (مجمع الشيخ خليل) يترزق منها بربح قليل ما يفوق الـ ١٠٠ عائلة لا يقل عدد افرادها عن الالف نسمة فكان قدرها ودون سابق انذار ان تداهمها بلدوزرات وجرافات بلدية اربد وتقتلعها من جذورها.

* حاولت الاجسام الادمية الضعيفة حماية البسطات في سوق الحسبة من الهدم والتصدي للالة العملاقة (الجرافة) دفاعا عن قوتهم وقوت عيالهم لكن المسؤولين في بلدية اربد استعانوا بالشرطة التي لم تتوان عن استخدام العصي والهروات وكافة اساليب الضرب المبرح لاجبارهم على ترك مكان عملهم واسترزاقهم، مما أدى الى اصابة العديد منهم باصابات خطيرة.

* ولم يجد اصحاب البسطات والمتضررين سوى مسجد (الفيحاء) المحاذي لمجمع عمان القديم للجوء اليه حماية لانفسهم من خطر محتمل فما كان من الشرطة الا مداهمة حرم المسجد، واستمرت في عملية الاعتداء والمطاردة والضرب المبرح بالاضافة الى تنفيذ سلسلة من الاعتقالات لعدد كبير من اصحاب البسطات المتضررة بلغ عددهم نحو ثلاثين معتقلا حتى اليوم التالي للمداهمة.

* محمود عوض الزعبي/ صاحب بسطة قال: ان بلدية اربد قامت بهدم الحسبة دون سابق انذار اوتنبيه ولم تكتف بذلك بل اجبرت تحت سلاح القوة والتهديد بالسجن والطرد بعض اصحاب البسطات بدفع مبلغ ١٣٥ دينار رسوم ايجار عن ثلاثة اشهر سابقة بالاضافة الى مطالبة البلدية لاصحاب البسطات بدفع (٤٥) دينارا ايجارا شهريا للبسطة ومن لا يدفع فمصيره التخلي عن مصدر عيشه مع ان كافة اصحاب البسطات يتقاضون خضارهم دينا مستردا من الحسبة المركزية وكل واحد منا لديه عائلة لا يقل عدد افرادها عن (سبعة)... فكيف نستطيع ان نوفق بين متطلبات الحياة المعيشية القاسية في وقت تشهد فيه حركة البيع والشراء تدنيا واسعا؟

حسبة للتجار الأغنياء

* ويضيف ابو محمد (صاحب بسطة) : ان بلدية اربد بالتنسيق مع المحافظة تريد مستقبلا اقامة حسبة جديدة باجور عالية تعطى امتيازات بسطاتها للتجار الاغنياء وذوي النفوذ والواسطة..

* من جهة أخرى اشار البعض الى ان التوجه لاقامة (مجمع تجاري كبير) مكان الحسبة يعود ملكيته لاحد الاغنياء بحجة ان وجود الحسبة اصبح مكرهة صحية يجب منعا لجتها.. مع انه كان يمكن تنظيمها بالاتفاق مع البائعين وبالتنسيق المسبق دون حاجة لهذا الاسلوب غير الحضاري.



● رئيس بلدية اربد

* المحامي عبد الرؤوف التل/ رئيس بلدية اربد قال: بان عملية الازالة عملية تنظيمية وعلى أسس سليمة وقد قامت البلدية بهذه الخطوة لان اصحاب البسطات كانوا معتدين على ارض البلدية وعملية الاعتداء كانت تكلف البلدية عشرات الآلاف من الدنانير وسوف تقوم البلدية باقامة (١٥٠) بسطة جديدة مقابل اجرة (٤٥) دينار شهريا لكل بسطة. والمجال مفتوح لمن يريد.

* حالة طوارئ، واستنفار تشهدها اروقة (مجمع الشيخ خليل) منذ يوم الاحد ٤/١٢ حتى اشعار آخر) وعند الحديث مع المتضررين قامت الاجهزة الامنية باعاقة حركة مندوبة (الأهالي) ومساءلتها والقول لها بالحرف الواحد: "ليس لك الحق بالحديث مع هؤلاء (....)".

لقطات من المشهد

* تم اعتقال طفل (١٠ سنوات) بعد ضربه رغم انه لا علاقة له بالمداهمة كونه يبيع (علكة) وقد هرب من المشهد باتجاه المسجد وتم ايداعه سيارة الشرطة وسط صراخه الطفولي بعد ان تناثرت حبات العلكة بين اقدام رجال الامن وموظفي البلدية.

* قدمت البلدية (٦٥) وجبة غداء بموجب فاتورة لابطال المداهمة تم تسجيلها في محاسبة البلدية.

* جهاز لاسلكي مع رئيس البلدية لتوجيه الموظفين بالعشرات وتنظيم عملية المداهمة قائلا "عليهم... عليهم" سمعته امرأة اسمها فاطمة محمد الشياب من (الصريح) كانت في المجمع بانتظار الباص فاستغفرت الله العظيم.

* كانت صحيفة (الأهالي) الوحيدة في الموقع عند المداهمة، وتعرضت الزميلة مندوبة الصحيفة للمتابعة والمضايقة الامنية لمنعها من الحديث مع الناس.

* المئات من المواطنين الذين تواجدوا في المجمع بانتظار وسائط النقل للقرى المجاورة، عبروا عن استيائهم بعبارات غاضبة، فاضطر رجال الامن الى ابعادهم عن المكان.

بيان للكتلة العمالية

واصدرت كتلة الوحدة العمالية في حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد) في اربد بيانا استنكرت فيه الاسلوب القمعي وغير الحضاري الذي مارسته السلطات وموظفي البلدية بحق اصحاب البسطات الذين لاذوا بالفرار والاحتماء بالمسجد، بحيث لم تشفع حرمة المسجد من الحاق الاذى بهم.

واكد البيان انه كان من الممكن تصويب اي خلل تنظيمي بالتشاور مع الطرف الآخر خاصة ان عملية الهدم والمطاردة تمت دون انذار مسبق، ولم تقم البلدية بتوجيه الانتباه بشكل رسمي لاصحاب المحلات المنكوبة.

وطالب البيان ان تقوم البلدية بتصويب الوضع، خاصة انها ممارسة مسبوقة، عندما قامت البلدية بهدم سوق "البالة" قبل سنوات وبذات الطريقة والاسلوب، وبان تقدم البلدية تعويضات عن الاضرار الناجمة عن هذا الاعتداء مع تأمين بدائل تنسجم مع الأسس التنظيمية المعمول بها في البلدية.

الحكومة ترهن مساهمتها في الاسمنت لصالح الجهات الدولية الدائنة

يجدد مجلس ادارة شركة مصانع الاسمنت الاردنية مطالبته ببيع مساهمة الحكومة فيها الى مستثمرين اردنيين وقال رئيس المجلس في الاجتماع الذي عقدته الهيئة العمومية لمناقشة التقرير السنوي والحسابات الختامية للسنة المالية الماضية ان القطاع الخاص الاردني الذي اثبت كفاءة في ادارة عدد كبير من المنشآت الصناعية والخدمية قادر ان يقوم بهذه المهمة في حال بيع مساهمة الحكومة لهذا القطاع واحلال ممثلين عنهم في مجلس ادارة الشركة بديلا لممثلي الحكومة، مؤكدا ان البحث عن شريك استراتيجي اجنبي لا تبرره القدرات المالية والكفاءة الادارية والتسويقية العالية التي يتمتع بها المستثمرون الاردنيون ناهيك عن لغراع مرفق اقتصادي هام من نطاق الادارة والاشراف الوطني.

ومن جهتها ما زالت الحكومة تبدي مقاومة شرسة لمواجهة الحملة التي تقودها الرأسمالية الوطنية بدعم بيع مساهمات الحكومة في القطاعات الانتاجية والخدمية الرابحة والتي تحتل موقعا مفصليا في الاقتصاد الوطني، وفي ذروة هذه المواجهة أكد نائب رئيس الوزراء واحد ابرز اقطاب الليبرالية الجديدة الدكتور جواد العناني على صحة الانباء التي تزعم بان الحكومة قد اصبحت بالاعياء اثناء البحث والتفتيش عن شريك استراتيجي لبيعه ٣٣٪ من مساهمة الحكومة في الشركة مؤكدا ان الحكومة لا تزال تواصل البحث بهمة ونشاط على الساحة الدولية للعثور عليه، مضيفا بان الحكومة تستعين الآن بالبنك الاستثماري المصري لتقديم النصح والمشورة حول كيفية الحصول على الشريك وتحديد مواصفاته.

وفيما يفسر مراقبون ماليون ومتعاملون في سوق عمان المالي تشبث الحكومة بالشريك الاستراتيجي بان له صلة بحالة العجز المالي التي تعاني منها خزينة الدولة وحاجة الدولة الماسة الى العملات الصعبة لسداد مديونيتها وهي اشكالية مالية لا يمكن تجاوزها الا عن طريق تصفية موجودات الدولة الثابتة والمتداولة وعرضها في مزادات علنية.

فقد انطلق محللون آخرون من تفسيرات مغايرة حيث اكدوا ان رفض الحكومة بيع مساهماتها في شركة الاسمنت وما تنوي بيعه مستقبلا لشركاء استراتيجيين ناجم عن قيام الحكومة في وقت سابق برهن جزء كبير من موجوداتها الثابتة والمتداولة لصالح الجهات الاجنبية التي كانت ولا زالت النبع الذي لا ينضب والذي يزود الحكومة بحاجتها من القروض، ولهذا حين تزعم الحكومة بانها تبحث عن شريك وترفض خصخصة نشاطها لصالح الرأسمالية الوطنية المحلية والعربية فانما تدلل بذلك التغطية على قيام الدائنين الاجانب بالتنفيذ على موجودات الدولة المرهونة لضمانهم بعد ان عجزت الحكومة عن الوفاء بديونها واضطرت لبيعها لهذه الجهات!!

وزير الطاقة يحرم على الشركة العامة للتعدين استخراج الرمل من مناجم ماحص!!

سجلت الشركة العامة للتعدين تراجعا ملموسا في انشطتها التشغيلية الموجهة لاستخراج المواد الخام كالكاولين ورمل صويح والجبس وخلافها التي يجري استخراجها بشكل اساسي من المناجم التابعة لها في ماحص، ويشير التقرير السنوي ان ارباحها لم تتعدى ٣٠٧ الف دينار وهو عائد استثماري متواضع قياسا بحقوق المساهمين البالغة ٥٢٦ر١ مليون دينار.

ويفيد التقرير بان الشركة كانت قادرة على تحقيق ارباح مجزية لولا ان صدر قرار عن وزير الطاقة والثروة المعدنية منع بموجبه الشركة من استخراج الرمل من مناجم ماحص والذي يشكل الجزء الاكبر من ايرادات الشركة متذرعاً بان عمليات الاستخراج تؤدي الى تلوث البيئة.

وتجاوبا مع رغبة معاليه الذي لم يحرك ساكنا تجاه ظاهرة التلوث التي تسببها شركة مصانع الاسمنت في منطقة الفحيص منذ قررت الشركة التوقف عن استخراج الرمل رغم ان طاقتها الانتاجية والطلبيات الواردة اليها في سنة ٩٧، ربع مليون طن تزيد قيمتها البيعية عن ١٧٠ الف دينار

ويؤكد مستخدمون يعملون في ويقطنون في بلدة ماحص ان عملية التنقيب عن الكاولين تقتضي ازالة طبقة الرمل الموجودة على سطح الارض مما يثير الغبار ويؤدي الى تلويث البيئة في الحزام الضيق الذي يحيط بالمناجم. ويضيف العاملون انه مادام التلويث حاصل خلال عملية الكشف فما هو جدوى قرار الوزير بعدم استخراج الرمل وبيعه وهل يحق للوزير اتخاذ هذا القرار في الوقت الذي لم يصدر عن السكان الذين يعيشون بعيدا عن المناجم اية شكاوى او مطالب بالحد من تلوث البيئة كما هو الحال مع سكان الفحيص الذين بحت اصواتهم وهم يطالبون بنقل الات وافران ومعدات شركة الاسمنت الى مناطق تعدينية بعيدة عن المدينة منعا للتلوث الذي يعاني منه سكان الفحيص وكان سببا رئيسيا في تلف مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية.



في الهم الوطني

حوار من طرف واحد «٤»

تصر الحكومة على تمرير القوانين الاربعة المحددة لمضمون الديمقراطية وهي (الانتخاب، والاحزاب ، والمطبوعات ، والنقابات) عبر مجلس النواب الحالي.. وهي لا تلتفت للراي العام الذي يرفض هذا التوجه .. لا بل يلح على ان يكون له دور في صياغة القوانين .. وتصد كل محاولات فتح حوار جاد مثمر مع قوى الشعب الحية.. فما رايك بالدعوة الى استفتاء شعبي حول مبدا جملة هذه القوانين؟ وما هو البديل بنظرك ؟ وكيف يمكن وقف هذا الاعتداء على الديمقراطية؟.. «الاهالي» توجهت بهذا السؤال الى العديد من ممثلي القوى الشعبية المنظمة في النقابات والهيئات الاجتماعية والاحزاب.. وتنشر تباعا هذه الاجابات بهدف فتح الحوار ولو من طرف واحد.

عبدالله الدويري لابد من الاستفتاء حول القضايا الحيوية

عبدالله الدويري الأمين العام المساعد لحزب الحركة القومية الديمقراطية الشعبية قال: تجتاز الحياة السياسية في اردننا الغالي مرحلة انتقالية بالغة الصعوبة قد تفضي بنا الى النكوص عن النهج الديمقراطي الذي ارتضيناه لمجتمعنا حكومة ومعارضة وطنية. وتتجسد صعوبة هذه المرحلة في النزاع بين الحكومة الاردنية وقوى المعارضة الوطنية الاردنية حول التطبيق العملي لمثل الديمقراطية العليا من حرية ومساواة وعدالة اجتماعية، ولكن الاختلافات والنزاعات امور طبيعية ملازمة للعمل السياسي حتى داخل الجهاز الواحد نفسه حكومة كان او حزبا ولذلك يجب علينا ان لا نخشاها بل يجب علينا ان نحسن التعامل معها وبطرق ديمقراطية ضمانا لنجاح مسعانا المشترك وهو بناء مجتمع اردني متمدن ندخل به القرن القادم كنموذج عربي ديمقراطي يحتذى به. واول ما نحتاجه هو عنصر المرونة السياسية وخاصة من جانب الحكومة في تعاملها مع الحركة الوطنية الاردنية، وهذا ليس مطلبا عسيرا فقد مارسته الحكومة بكفاءة مع العدو الصهيوني حتى بعد تهديده للأمن الوطني الاردني وفي العمل السياسي كما ان الاختلافات والنزاعات امور مشروعة فان الحوار المسؤول وربما الاتفاق على آليات مجابهة هذه النزاعات وبما يحقق مصلحة الوطن ارضا وشعبا امر ضروري وحيوي لكل من الحكومة والمعارضة الوطنية فليس من الواقعية السياسية ان تتصور الحكومة امكانية غياب المعارضة عن الساحة الوطنية، وليس من المعقول ان تطرح قانونا للاحزاب السياسية او النقابات دون اشراك الاحزاب والنقابات وهي المعنية والمستهدفة بهذه القوانين في صوغ ما يمس وجودها الشرعي وكان الحكومة التي تسيطر على معظم مصادر القوة الوطنية فهي تمتلك كل جبروت الادارة والجيش والمال والاعلام وقوى الامن، ولا تكتفي بكل ذلك بل تسعى لتخليد سيطرتها على مجلس النواب الذي يفترض ان يكون منبر المعارضة الوطنية الموازي للسلطة التنفيذية من خلال تخليد قانون انتخابي لا يحقق المساواة بين المواطنين ناخبين ومرشحين، وفوق هذا تحاول تدجين الصحافة رغم حكم قضائنا النزيه ببطلان قانون المطبوعات المؤقت لعام ١٩٩٧م والذي نجم عن تنفيذه اغلاق العديد من الصحف.

ان المعايير المطلقة والمحددة لسلامة النهج الديمقراطي في جميع الدول الديمقراطية تتمثل في : التعددية السياسية، وحرية الصحافة وحرية العمل النقابي، والانتخابات النيابية التي تحقق المساواة بين المواطنين الاحرار لايصال ممثليهم الى السلطة التشريعية. ولا تستقيم الحياة السياسية دون هذه المحددات، ولذلك وصونا للديمقراطية ولكي تعبر بالوطن هذه المرحلة الصعبة فعلينا حكومة ومعارضة وطنية الاتفاق على اجراءات وآليات ديمقراطية مناسبة تضمن كبح خلافاتنا ومنازعاتنا قبل وصولها لنقطة الصراع. كما يجب على الحكومة والمعارضة الوطنية القبول باسلوب استفتاء الشعب حول القضايا الحيوية تحت اشراف هيئة وطنية محايدة، والقبول بنتائج الاستفتاءات ايا كانت.

اما في المسائل القانونية المتنازع عليها فنحن احوج ما نكون لمحكمة دستورية او ديوان للمظالم تحال عليه هذه المسائل فنرضى بحكمه دون غضاضة.

وبديلا عن التنابذ والتصارع ليتنا نمارس فضيلة التسامح التي لا معنى لها الا اذا كانت بين المختلفين والمتنازعين حول المصالح الوطنية العليا، اذ لا توجد فضيلة في تسامح الند مع الند وكل الشر ينجم عن اللجوء الى العنف لحل النزاعات السياسية الوطنية.

د. همام سعيد: أي استفتاء سيظهر مدى عزلة الحكومة

د. همام سعيد نائب الامين العام لحزب جبهة العمل الاسلامي قال: ان الاستفتاء الشعبي على قانون الانتخابات وقانون المطبوعات المؤقت قد حدث فعلا يوم جرت الانتخابات الماضية حيث كانت الغالبية العظمى من الشعب مع مقاطعة الانتخابات.

وان اي استفتاء شعبي حقيقي سيظهر مدى العزلة التي تعيشها الحكومات المتعاقبة وقراراتها. لذا لا يمكن لمثل هذه الحكومات ان تلجا الى استفتاء شعبي لانها ترضى بما هو اقل من ذلك بكثير.

والبديل في نظري ان تكون هنالك دعوة جماهيرية عريضة تشارك فيها الاحزاب والنقابات والشخصيات السياسية للدفاع عن حقوق الشعب وحرياته الاساسية واستخدام جميع الاساليب المشروعة في الاجتماع وابداء الرأي والتهديد بمقاطعة الانتخابات النيابية القادمة وصولا الى موقف شعبي جماهيري من هذه القوانين ونتائجها الخطيرة.

متابعات اقتصادية — الزراعة أولوية إقتصادية

أحمد النمري

يلفت النظر أن بعض الاوساط الرسمية والأهلية لا تؤمن بذلك فإننا نرى ان للزراعة في بلادنا، الزراعة النباتية والزراعية الحيوانية أولوية إقتصادية وسياسية قد تسبق وقد تتوازى مع فروع وحاجات وقطاعات اخرى مثل الصناعة والخدمات على مختلف انواعها، وأن أولوية الزراعة هي الأمر الطبيعي، وما هو ليس بطبيعي ان تتجاهل اي جهات أو أي سياسات إقتصادية هذه الحقيقة او تحاول القفز عنها بجهالة أو لغرض غير سوي في نفس صاحبها.

الزراعة في الأردن تراجعت لأن مواقف وتوجهات حكومية سوداء سمحت بالزحف العمراني والخدمي في إتجاه افضل الأراضي الزراعية، اراضي زراعة القمح والنتجات الحقلية الأخرى، في غرب عمان، وفي جنوبها، وحول مادبا، وفي حوران وجنوب إربد وغرب المفرق وشفا الكرك وغيرها من المناطق.

الزراعة في الاردن تراجعت ليس بسبب كثافة الدعم الحكومي المحدود لأسعار القمح والشعير او لأسعار الأعلاف للماشية بل بسبب ضعف هذا الدعم وعدم إنتظاميته وتقلبه ثم تقليصه لأسباب شكلية او لاسباب تتصل بمحاولة أصدقاء الصندوق وفلاسفة العولمة تطبيق ما يسمى بحرية التجارة والاقتصاد وترك الاسعار لتتحدد بموجب اليات السوق المحلي والدولي فيما يتناسى هذا المنطق أن دول تعتبر قيمة النظام الرأسمالي الحر مثل الولايات المتحدة كانت ولا تزال تدعم ما يتم تصديره بموجب قروض حكومية ممنوحة للأردن والغير الاردن لشراء القمح الأمريكي.

التمويل المتخصص للزراعة من خلال مؤسسة الإقراض الزراعي بقي يراوح مكانه تقريباً منذ عقود وبالكاد مالت شروط الاقراض او شروط الاستعمال لمصلحة المزارع ولم تخرج فكرة صندوق الطوارئ لمعالجة الكوارث الطبيعية او المرضية للمنتجات من حيز الفكرة الى نطاق التطبيق بعد.

وبينما إزدهرت في العقود السابقة الجمعيات التعاونية للمزارعين في نطاق الإنتاج، وفي التعاون من اجل الشراء بكميات كبيرة وباسعار ملائمة لكثير من مدخلات الإنتاج، وهو دور ساهم فيه بدرجة محدودة إتحاد المزارعين في وادي الاردن، فإن السنوات الاخيرة شهدت ما يشبه الذبحة الحقيقية للحركة التعاونية ولاتحاد المزارعين.

اما الاختناقات التسويقية، وهي المشكلة المزمنة الثانية الموازية لأزمة التمويل والانتاج، فلقد تفاقمت اكثر واكثر، وإستمر الوسطاء الطفيليون في جني الفائدة والمكسب الاكبر على حساب المزارع المنتج وعلى حساب المستهلك البسيط معاً، ومع تعرض كم ليس بسيط من المنتجات للتلف او للإتلاف نتيجة ذلك.

المياه اللازمة للزراعة عدم المس بها من حيث السعر والكمية والنوعية، ومقولة أما أن تكون المياه للشرب أو للزراعة مرفوضة علمياً واقتصادياً وعلى السياسة الإقتصادية هنا، وعلى السياسة الزراعية والمائية في نطاقها أن تتوصل الى الحلول والاستخلاصات العلمية للتوفيق بين كميات المياه الجوفية المتوفرة او التي يجب توفيرها بالآبار والسدود، وبين انواع المنتجات الاساسية المطلوبة التي تحتاج الى إقل قدر من المياه من خلال تطويرها لتكون كذلك.

الظروف الزراعية والمناخية والمائية متشابهة الى درجة كبيرة بيننا وبين القطر السوري الشقيق ومع ذلك فاننا متخلفين كثيراً عنه في الإنتاج الزراعي بانواعه فلماذا؟!

(٢) السوق المالي لا يزال ضعيفاً

مرة أخرى عاد المؤشر لأسعار كافة الأسهم المتداولة في سوق عمان المالي الى الهبوط الى ما دون سقف (١٧٠) نقطة ولا زالت أسعار أسهم القطاعات الصناعية والخدمية تتارجح بين إرتفاع وهبوط ويمكن تلمس مدى التباطؤ في نشاط السوق المالي عندما تشير الى ان رقم المؤشر العام في ١٩٩٣/٧/٩ بلغ (١٨١٫٧) نقطة أي اكثر من (١١) نقطة من مستواه بعد (٥) خمس سنوات تقريباً.

حجم التداول وعدد الأسهم المتداولة وعدد العقود لا زالت في مستويات منخفضة رغم كل الاجراءات التشجيعية والتنظيمية والتشريعية التي قدمت لإنعاش السوق بما في ذلك تقديم كل الحوافز والمغريات لما يسمى بالإستثمار الاجنبي بما فيه الاسرائيلي للتعامل في السوق المالي والى درجة السماح بما لا يجوز السماح به وتعني به السماح لرأس المال الاجنبي بتملك ٥٠٪ من أسهم بعض الشركات، ٥٠٪ من أسهم شركات أخرى في قطاعات التعدين والتجارة والمقاولات.

وبإعتبار السوق المالي مرآة تعكس بصورة عامة وضع الاقتصاد الجزئي والكلي فإن ضعفه نجم أساساً عن ضعف وإختلال الإقتصاد الناجم عن سياسات ما يسمى ببرنامج التصحيح الاقتصادي.

(٣) ماليزيا والمواقف الاقتصادية المستقلة

الاحداث والوقائع الاقتصادية والسياسية المتلاحقة في ماليزيا تؤكد وجود توجهات إستقلالية واضحة في الحكومة التي يترأسها مهاتير محمد، وفي الدوائر والمؤسسات الماليزية الاقتصادية الاهلية.

الازمة المالية والنقدية التي تعرضت لها ماليزيا منذ تموز/ ٩٧ لم تدفع بحكومة مهاتير الى الانحناء امام عروض وإملاءات صندوق النقد الدولي وقبول شروط وقيود صعبة على القرار الماليزي الوطني المستقل ورفضت بقوة هذه العروض ولجأت الى الاعتماد الذاتي والى تبني برنامج وطني خاص للإنقاذ والتصحيح.

التوجهات الاستقلالية لحكومة ماليزيا ومؤسساتها تأكدت مرة اخرى عندما رفضت في الاسبوع الماضي تهديدات وكيل وزارة الخارجية الامريكية بفرض عقوبات على شركة بتروناس الماليزية النفطية بموجب قانون داماتو بنيء الذكر أصرت الشركة الحكومية الماليزية على تنفيذ تعهدها بالمشاركة في اقامة مشروع الغاز الطبيعي مع مؤسسات روسية وفرنسية في ايران.

المجابهة

● صفحة اسبوعية ترصد مجابهة الاردنيين للمعاهدة والتطبيع ●

عبيدات: «الموساد» في الاردن يتجسس على الدول العربية

قال رئيس الوزراء الاردني السابق احمد عبيدات ان مسلسل التراجع عن الديمقراطية في الاردن بدأ مصحوباً "بتغول" السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، واشار الى نشاط عناصر "الموساد الاسرائيلي" في الاردن الذين يقومون بالتجسس على الدول العربية المجاورة.

وقال عبيدات خلال محاضرة له في مؤسسة شومان الثقافية: ان الميثاق الوطني عزز الثوابت التي تقوم عليها الدولة وتجاوز الدستور فقدم صيغة موحدة للمفاهيم السياسية الوطنية وجعل المواطنة هي القاعدة التي تقوم عليها الصلة بين جميع المواطنين في المجتمع الاردني دون أي تمييز.

واضاف ان من مظاهر التراجع تقزم دور الاحزاب السياسة وتهمش المشاركة السياسة الدستورية وشكك عبيدات في رغبة السلطة التنفيذية بقيام تعددية سياسية فعلية في الاردن، بالاضافة الى محاصرة النقابات المهنية والتضييق على نشاطها.

واتهم عبيدات الحكومة بتدمير مؤسسات المجتمع المدني التي دعا الميثاق الى تعزيزها.

ومؤخراً انتقد عبيدات الحكومة على صفحات احدى الاسبوعيات الاردنية قائلاً: بلدنا مفتوح للفعاليات "الاسرائيلية" كلها وما محاولة اغتيال خالد مشعل في وضح النهار الا دليل على ذلك. لقد كشفت هذه العملية وحدها عن مدى الاختراق، وكانت مظهراً من أخطر مظاهره، في ظل غياب القيود والضوابط وتحت مظلة معاهدة السلام. وفي ظل عمليات التطبيع التي تتنامى على الصعيد الرسمي على الاقل، فتحت البلد لكل الفعاليات "الاسرائيلية" ليس فقط السياسية والاقتصادية بل الفعاليات الامنية، ولا بد ان هناك مجموعات كبيرة من الموساد اصبحت تتحرك بحرية على الارض المجاورة، العراق، وسوريا، ومصر، وحتى على الدول الخليجية.

«حشد» يندد بدورات التطبيع النقابي

اصدر حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد) في اربد تصريحا استنكر فيه محاولة احد ابناء محافظة اربد الباسلة الزج بفعاليات نقابية وعمالية للانتظام في دورات تاهيل نقابية وقيادية في المعهد الدولي الاسرائيلي في كفار سابا على نفقة الهستدروت الصهيوني وللانخراط في عملية التطبيع التي تواجه مقاومة شجاعة من ابناء شعبنا.

واستذكر التصريح بطولات ابناء الشعب الاردني والدفاع عن استقلال الاردن وعزته والتضحيات التي قدمها شهداء شعبنا في صراعهم مع المشروع الصهيوني واخرها اغلاق المدينة في وجه كافة اشكال التطبيع ورفض امتداده السياسي والاقتصادي بما يمثله من خطر على مستقبل بلادنا.

واهاب التصريح ايضا برفع جاهزية المجابهة ودرجة الوعي واليقظة والالتفاف حول المؤتمر الشعبي الاردني للمجابهة ومقاومة الصلح والتطبيع مع الدولة العبرية.

قضية عايدة الدباس

لجنة اردنية امريكية تفصلها لمشاركتها في مسيرة الجامع الحسيني

انهى الن مكنمارا مدير اللجنة الاردنية الامريكية للتبادل التعليمي كتابا انهى بموجبه خدمات الدكتورة عايدة الدباس التي كانت تعمل مسؤوله برامج في هذه اللجنة التي تاسست بموجب اتفاقية بين الحكومتين الاردنية والامريكية.

ويعود سبب الفصل الى مشاركة الدكتورة الدباس في المسيرة التي نظمتها اللجنة الوطنية لنصرة العراق امام المسجد الحسيني يوم ١٣ شباط الماضي واعتقالها لعدة ساعات ولتبادلها الرسائل عبر شبكة الانترنت مع مسؤول اردني وتعميم دعوتها عبر الشبكة للمشاركة في المسيرة.

واكد مكنمارا في كتاب الفصل ان فصلها جاء اضافة الى هذه الاسباب بسبب قولها له وانني اولا واخيرا مواطنة اردنية ولي الحق بالتعبير عن معتقداتي وقناعتي السياسية وهذه تاخذ مركز الصدارة عندي ولو كان علي الاختيار بين هذه المعتقدات وبين عملي في اللجنة فان حقوقي كمواطنة اردنية تاخذ موقع الصدارة وستبقى دائما في المقام الاول.

واضاف انها أي الدكتورة الدباس احد الفعالين والنشطين في المطالبة بالتغيير وهذا شيء موجود في تركيبتها ولها ميل ورغبة للمشاركة في التظاهرات والنشاطات العامة التي تؤدي في نهاية المطاف للاصطدام مع السلطة الاردنية.

ووجه في كتاب الاقالة بعض البيانات التي وجهتها عبر شبكة الانترنت وهي:

«ان رسالة الولايات المتحدة الامريكية تقول بانهم لا يابهون مطلقا لحياتنا».

«يتوجب علينا ان نفصح عن استيائنا وغضبنا من سياسات الولايات المتحدة الابادية ضد شعوبنا العربية».

«هل المفروض ان نقف صامتين بينما تقوم والولايات المتحدة واتباعها بقصف العراق الى حد الابادة».

«سياتي اليوم الذي لن يجدي فيه القمع الذي تمارسه الحكومة الاردنية او الحكومة الامريكية».

«ان هذا العدوان موجه ايضا الى الاردن والشعب الاردني».

وقد رفعت الدكتورة عايدة الدباس مذكرتين الى لجنة الحريات العامة في مجلس النواب والمنظمة العربية لحقوق الانسان دعتهما فيها الى انصافها كما اتصلت مع عدد من كبار المحامين الاردنيين والامريكيين لاقامة قضيتين ضد اللجنة امام المحاكم المختصة في كل من عمان وواشنطن.

وجاء في مذكرتها الى لجنة الحريات في مجلس النواب ان فصلها جاء فقط لانها تجرأت ان تمارس حقا دستوريا واضحا هو حق التعبير عن الرأي الذي اتاحها الدستور الاردني للمواطنين ضمن مادته الـ (١٥).

وقالت انها تواجدت في منطقة المظاهرة كمراقب مستقل لحقوق الانسان كما تبادلها الرسائل عن طريق البريد الالكتروني مع المسؤول الاردني فقد تمت بشكل متحضر وديمقراطي.

***

٣٩ يهوديا وصهيونيا في ادارة كلنتون

تضم القائمة التالية اسماء اليهود والصهاينة في الادارة الامريكية، الامر الذي يوضح اسباب الانحياز الامريكي للسياسة الصهيونية، ويكشف خلفيات سياسة المعايير المزدوجة التي تمارسها واشنطن في الشرق الاوسط.

وجدير بالذكر ان القائمة تستثني موظفي الادارة، ممن هم في مستويات ادنى وهم كثيرون:

وزراء ورؤساء مجلس:

١- وزير الخارجية
٢- وزير الدفاع
٣- وزير الخزانة
٤- وزير الزراعة
٥- مدير وكالة الاستخبارات المركزية
٦- رئيس مجلس الامن القومي
٧- رئيسة مجلس الاقتصاد القومي
٨- رئيس مجلس الرعاية الصحية
٩- مدير المؤتمرات الصحفية
١٠- مدير رابطة السلام
١١- ممثل التجارة الامريكية

نواب وزراء ومن في حكمهم:

١٢- وكيل وزارة الخارجية
١٣- نائب وزيرة الخارجية
١٤- مساعد السيدة الاولى
١٥- مساعدة المدعي العام
١٦- مساعد لشؤون الاتصالات
١٧- مساعد لشؤون الاتصالات
١٨- مساعد لشؤون الاتصالات
١٩- وكيل وزارة التعليم والاتصالات

كبار موظفي البيت الابيض ومعاوني الرئيس:

٢٠- نائبة مسؤول موظفي البيت الابيض
٢١- نائب مدير موظفي البيت الابيض
٢٢- مستشار الرئيس
٢٣- مسؤول الاتصالات مع الجالية اليهودية
٢٤- مساعد الرئيس الشخصي
٢٥- محامي الرئيس
٢٦- مساعد خاص
٢٧- مستشار البيت الابيض

كبار المستشارين:

٢٨- مستشار سياسي
٢٩- مستشار شؤون الرعاية الصحية
٣٠- مستشارة الامن القومي
٣١- مستشار الامن القومي
٣٢- مستشارة اقتصادية
٣٣- مجلس الامن القومي
٣٤- مجلس الامن القومي

اخرون:

٣٥- مجلس رعاية الصحة القومي
٣٦- خبير اقتصادي لمجلس الاقتصاد القومي
٣٧- سكرتيرة مساعد للقدامى الحرب
٣٨- ادارة الاطعمة والادوية
٣٩- دائرة برنامج (مرض) الايدز

مادلين اولبرايت
وليام كوهين
روبرت روبين
دان غليكمان
جورج تينيت
صموئيل بيرغر
جانيت يلين
ساندي كريستوف
مارغريت هامبورغ
روان شفز
تشارين بارشفسكي
تسيرات آزنستات
بيتر تارنوف
سوزان توماسيس
جوويل كلاين
روبرت بورستين
كيث بوسكين
مادلين كونين
رون كلاين
ايفلين ليبرمان
ايلي سيغال
دوغ سوتيك
جاي فوتليك
روبرت ناش
جاي شيربورن
جيف ايلر
ستيف كيسلير
رام ايمانويل
توم ايبستاين
جودييث فيير
جين سيرلين يدغ
اليس ريفلين
ستانلي روس
صموئيل لويس
ابرا مطارينز
مارك بين
ريتشارد فاينبيرغ
هيرشيل غوبر
ديفيد كوستيت

حمد الفرحان لـ الاهالي:

متطلبات المرحلة تحتم عقد المؤتمر الوطني الاردني

الجبهة الوطنية ضرورة ملحة حتى لا يصبح المؤتمر مجرد تنظير وصياغة مبادئ

حاوره: عليان عليان

نجحت قوى الحركة الوطنية الاردنية مؤخرا في تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الاردني، ذلك المؤتمر الذي يعول عليه في ضوء حجم التحديات والازمات التي تعصف بالبلاد في ضوء نهج الحكومات المتعاقبة.

ونظرا لاهمية هذا الامر التقت «الاهالي» بالمفكر القومي التقدمي الاستاذ حمد الفرحان لتحاوره في افاق نجاح هذا المؤتمر وضرورة تشكيل الجبهة الوطنية والية تشكيلها .. وكذلك في اندفاع البعض للتطبيع مع العدو الصهيوني باسناد من سياسات السلطة التنفيذية التي تتبنى الانفتاح والتطبيع مع الدولة الصهيونية.

□ *جرى مؤخرا تشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر الوطني الاردني... ما افاق نجاح هذا المؤتمر.. وهل هنالك معوقات تعترض نجاحه؟*

■■ من الطبيعي ان ينجح لانه مؤتمر شعبي فكري وسياسي لمؤسسات شرعية وحدية جميعها مرخصة... ولا يبدو ان هنالك عقبات تعترض عقده ونجاحه الا اذا طرأت ظروف غير طبيعية في الساحة دون انعقاد المؤتمر في موعده.

نحو جبهة وطنية قومية

□ *هل بتصوركم ستنبثق عن هذا المؤتمر الشعبي جبهة وطنية عريضة... وما مدى ضرورة تشكيل مثل هذه الجبهة في هذه المرحلة؟*

■■ المؤتمر اجتماع لسياسيين ومفكرين هدفهم الاصلاح الوطني ضمن مسلمات في الدستور.

ان طبيعة متطلبات المرحلة التي يمر بها الاردن سياسيا واقتصاديا على المستوى المحلي والعربي تحتم عقد هذا المؤتمر ولا اعتقد ان هنالك اي مبرر لاعاقة نجاحه وصياغة برنامج اصلاحي ومرحلي طويل المدى هدفه حماية الارن ككيان من اية اخطار (وهي كثيرة وملحة) وكذلك حماية المواطن الاردني وحقوقه وبخاصة المواطنين الذين يعانون من الفقر والبطالة ورسم طريق واضح لمسار الاردن العربي الذي لا يمكن الاستغناء عنه انطلاقا لوجود الاردن.

وبالاضافة الى ما تقدم هنالك وبالضرورة حماية حقوق الانسان وحريته... كما انه ومن ضمن هذه الاهداف لابد اذا نجح المؤتمر في اقرارها - من ايجاد الية للمتابعة حتى لا يصبح المؤتمر مجرد تنظير وصياغة مبادئ».

آلية المتابعة

□ *ماذا تقصد بالية المتابعة؟*

■■ اقصد جهازا من عناصر المؤتمر الحزبية والمؤسسات والنقابات والمستقلين ، بقدر ما يستطيع كل منهم المشاركة في بناء الية المتابعة ،ومن الطبيعي ان تتخذ هذه الالية شكل جبهة وطنية قومية.

المؤتمر يحدد الاولويات

□ *هل يصلح برنامج الاصلاح الوطني لان يكون وثيقة اولية للمؤتمر الوطني؟*

■■ المواضيع التي يتضمنها البرنامج شاملة، ووثيقة الاصلاح الوطني المطروحة على اللجنة التحضيرية هي مشروع شامل للحقائق والتطلعات.

لتعرض هذه الوثيقة على المؤتمر ولكن المؤتمر هو صاحب القرار في تحديد اولويات ما يلزم العمل لتحقيقه في برنامج الاصلاح، وكذلك تحديد الية متابعة مثل هذا البرنامج شعبيا واتجاه السلطة .

دور القوى الشعبية

□ *ما تقييمكم لفعل وانجازات القوى الشعبية ابان الازمة العراقية الامريكية الاخيرة وفي مواجهة التهديدات الامريكية؟*

■■ القوى الشعبية وخاصة الاحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني محاصرة بقوانين قاسية ومهددة باجراءات كثيرة تقيد تحركاتها، وهذا يفسر ان انجازاتها دون الحد الذي تتطلبه المرحلة. خاصة وان السلطة التنفيذية تتعامل مع هذه القوى باعتبارها قوى معادية ، بينما جميع اهداف القوى الوطنية هي لصالح المسار الاصح والاسلم لجهاز السلطة اتجاه الشعب واتجاه قضايا البلد... وما تطرحه القوى الوطنية افضل للسلطة نفسها.

السياسة المأساة

□ *كيف تنظرون لسياسة الاردن الرسمي على الصعيد العربي بعد معاهدة وادي عربة وفي هذه المرحلة بالتحديد؟*

■■ سياسة الاردن العربية مأساة والوضع حاد الخطورة الان لان اتفاقية الصلح مع الدولة الصهيونية غيرت مسار الاردن في علاقته مع محيطه العربي، والاردن ككيان ومستقبلا بامس الحاجة لاستمرار العلاقات العربية والتي بنظري لا يمكن ان تستقيم الا على حساب وضع حدود لمدى تفاعل الاردن مع متطلبات معاهدة وادي عربة ، وكل تعميق للعلاقات الاردنية مع الدولة الصهيونية هو على حساب اضعاف العلاقات الاردنية العربية .

□ *ما رايكم بظاهرة عدم تقيد بعض الفئات على المستوى العشبي بمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني ورفضه، واصرار بعض الجهات الرسمية على فرضه على الشارع الشعبي؟*

■■ هذه الظاهرة خطيرة جدا تهدف في الامد البعيد وجود البلد واستقلاله وجرح هويته حاضرا وتدميرها مستقبلا.. ومع الاسف ان هذه الظاهرة ليست مقتصرة على بعض افراد القطاع المصلحي والتجاري، وانما هي مسنودة بسياسة السلطة التي تتبنى الانفتاح والتطبيع، فمؤسساتنا الاقتصادية مفتوحة الباب للتعامل والتعاون مع المطالب والتيارات في مؤسسة الدولة الصهيونية.

فالمناطق التجارية والصناعية الحرة تعمل يوميا في اطار التطبيع وتفعيله.. وهنالك كثافة في مؤسسات الاعلام الرسمي اليومي المسموعة منها والمرئية لغسل الدماغ. تشجيعا للتطبيع بحيث اصبح تكرار بضاعة بان السلام مع الدولة الصهيونية هو الطريق الوحيد للفقير حتى يشبع وللمتعطل عن العمل ليجد فرصة عمل ... وللطموح يتمتع بالرفاهية، وللجميع ليتمتعوا بالامن في هذه الحياة (ولفترة حتى ما بعد الحياة) ان هذا الاندفاع الاعلامي الرسمي الذي يتكرر على الناس يوميا ، يسهل الطريق لاندفاع بعض الاشخاص باتجاه التعامل مع الطروحات والبضائع والخدمات او السياسات التي تنتجها الدولة الصهيونية.

ولا يستثني من اللوم فئة معينة هي فئة (عبدة المنفعة) والراكضين وراء الاستفادة والربح باي ثمن، وهؤلاء يوجد منهم في اي مجتمع في الدنيا وفي كل ظرف ولا يحصدهم الا قانونا يضع قصاصا لمن يمارس منفعة على حساب مصلحة بلده... ومثل هذا القانون كان موجودا في الاردن واختفى عند توقيع المعاهدة.

● الاستاذ حمد الفرحان

الذاكرة الوطنية: تاريخ الأردن الحديث - حلقة ١

■ اعداد : محمد ابو الرب

حكومة اربد

بعد ان استتب الحكم الفعلي للانتداب البريطاني على شرق الاردن وبعد اجتماع المندوب السامي البريطاني (هربرت صموئيل) في منزل (يوسف السكن) بالسلط ... ١٩٢٠ ... بانشاء حكومات محلية في شرق الاردن كان منها حكومة اربد ... والتي تشكلت عقب لقاء موسع في بلدة (ام قيس) الاثرية ... تشكيل مجلس تشريعي سمي (المجلس الشوري للواء عجلون) وفاز في انتخاباته كل من: ... ناجي العزام/ ... سليمان ... سالم ... الهنداوي/ ... عبدالرحمن ... قاسم ... العلي/ ... ابو ... وكان اهم ما جرى في عهد حكومة اربد ... هو معاهدة (ام قيس) التي نصت على ستة عشر مطلبا ، تم تقديمها للمندوب السامي البريطاني، ومن اهم هذه المطالب:

اولا: قيام حكومة وطنية تجمع اراضي شرق الاردن ولها امير عربي.

ثانيا: تاسيس مجلس تشريعي لعموم البلاد.

ثالثا: الطلب من حكومة الانتداب البريطاني منع الهجرة الصهيونية الى فلسطين.

رابعا: منع بيع الاراضي لليهود او سماسرتهم.

وقد وافق (صموئيل) على المطلب الاول، بينما اشترط موافقة المندوب السامي على المطلب الثاني وبعد استشارة اهالي السلط والكرك، بينما لم يجب على المطلبين الثالث والرابع.

حكومة السلط

وتشمل ولايتها مناطق السلط وعمان ومادبا والشونة الجنوبية، وفاز في انتخابات مجلسها التشريعي كل من: سعيد الصليبي/ محمد الحسين/ نمر الحمود/ ايوب الفاخوري/ اسماعيل السالم/ بخيت الابراهيم/ من السلط. وسعيد المفتي/ شمس الدين سامي/ علي سيدو الكردي/ عن عمان. وابراهيم الشويحات عن مادبا وماجد العدوان عن الشونة الجنوبية.

حكومة الكرك

وفاز بعضوية المجلس العالي لحكومة الكرك بالانتخابات المباشرة كل من: حسين الطراونة/ سلامة المعايطة/ عطوي المجالي/ نايف المجالي/ عبدالله العكشة/ عودة القسوس/ موسى الحسين/ عبدالله الفطويس.

وانتهت هذه الحكومات بعد الاتفاق مع المندوب السامي وعقب اللقاء بين الامير عبدالله بن الحسين وعدد المستعمرات البريطانية انذاك (تشرشل) في مدينة القدس.

ندوة اممية في باريس

الاهالي: ينعقد في العاصمة الفرنسية، باريس، في الفترة من ١٣-١٦ ايار القادم، ملتقى اممي لاحياء ذكرى مرور ١٥٠ عاما على ظهور البيان الشيوعي.

وبهذه المناسبة فان الجهات المنظمة لهذا الملتقى تفتح الباب للمهتمين بالمساهمة في احياء هذه الذكرى دون ان تتحمل الجهات الداعية اية نفقات من اي نوع.

وقد تالفت في معظم بلدان العالم، منذ مطلع هذا العام ١٩٩٨، لجان وطنية لاحياء هذه الذكرى من موقع الاهتمام العالي بهذه الوثيقة التاريخية ومن منظور المراجعة والنقد لتجربة الحركة الشيوعية العالمية ومسارها عبر هذه السنين الطويلة.

وبهذه المناسبة تدعو «الاهالي» الى تاليف لجنة وطنية اردنية برعاية اليسار الاردني من الاحزاب والشخصيات الفكرية التي تستجيب لذلك اذ ان البيان الشيوعي قد اثر بصورة عميقة في عالمنا المعاصر من مختلف النواحي.

كما وتفتح «الاهالي» صفحاتها لاية مقالات او اراء او افكار بهذا الصدد حول البيان الشيوعي او ما يمت له بصلة سياسية او ثقافية او فكرية.

تشكيل القائمة النقابية لانتخابات المصارف برئاسة د. حيدر رشيد

الاهالي: اصدرت القائمة النقابية لانتخابات نقابة العاملين في المصارف والتامين والمحاسبة البيان الانتخابي التالي:

القائمة النقابية لانتخابات النقابة، التي خبرتموها بالعمل الجاد المخلص، والتي التصق اسمها بانجازات نقابتكم وولدت قوية مع اعادة تاسيس النقابة قبل اكثر من خمسة عشر عاماً، والتي قادت نقابتكم بتجدد في احلك الظروف، تصدرت بفاعلية ونجاح لموجات الفصل التعسفي والهجوم علي حقوقكم المكتسبة، وحافظت لكم على توازن كريم بين ارتفاع الاسعار وبين اجوركم وحقوقكم الوظيفية.

● **القائمة النقابية:**- تجدد التزامها لكم بتحمل المسؤولية من اجل:

* التصدي لعمليات الفصل التعسفي التي طالت وستطال العاملين في القطاع المصرفي والمالي، بحجة التنظيم واعادة الهيكلة.
* الوقوف بحزم في مواجهة مشاكل العاملين (كمحاولة السيطرة علي اموال صناديق الادخار) وذلك بالدفاع عنها باعتبارها حقاً مقدساً لا يجوز المساس به.
* اعتماد الاسس الموضوعية المدروسة في التفاوض مع ادارات المؤسسات المختلفة، وتاكيد الشخصية الاعتبارية المستقلة للنقابة في عمليات التفاوض.
* وقف محاولات الاعتداء علي الحق المكتسب للعاملين في بعض المؤسسات من حيث ساعات الدوام الرسمي والعلاوات المترتبة عليه.
* العمل على تحويل راتب الخامس عشر الى حق معترف به لكافة العاملين في كافة المؤسسات.
* العمل علي ضمان تطبيق قرارات المحاكم الصناعية الصادرة خلال السنوات الاخيرة، وضمان عدم تحويل هذه القرارات الى قرارات شكلية.
* العمل علي حماية انظمة التامين الصحي، ووقف الاعتداء عليها في ظل الارتفاع الكبير والمتوقع لكلفة وأجور المعالجة الطبية.
* العمل علي تعديل قانون الضمان الاجتماعي ضمن استراتيجية وطنية بشكل يحقق المزيد من الحقوق للعاملين ولا يفقدهم أياً من هذه الحقوق في ضوء التعديل المتوقع.

انتخبوا — القائمة النقابية — انتخبوا

الدكتور/ حيدر رشيد/ البنك الاهلي

فخري زيادين (البنك العقاري)	حابس الزيناتي (بنك الاردن)
علي ربيع (بنك الاردن والخليج)	لطف الله الدويري (البنك الاهلي)
موسى اصبيح (بنك الاسكان)	مامون الزعبي (بنك الاسكان)
مرعي اصبيح (البنك العقاري)	مروان حجازي (بنك الاسكان)
فؤاد حجازين (قطاع التدقيق)	مثقال الخلايله (بنك القاهرة/ عمان)
عدنان خليل (البنك الاهلي)	حكم جبرار (قطاع التامين)

ثقتكم بنا تمنحنا فرصة التواصل في خدمتكم والذهاب من اجلكم

في المؤتمر الصحفي للجنة التنسيق العليا لأحزاب لمعارضة حول اغتيال الشريف:

دعوة السلطة لالغاء اوسلو... التوقف عن ملاحقة المقاومة

عقدت لجنة التنسيق العليا لاحزاب المعارضة الوطنية الاردنية مؤتمر صحفيا يوم الاربعاء ١٩٩٨/٤/١٦ حددت فيه موقفها من مؤامرة اغتيال القائد الشهيد محي الدين الشريف.

ونددت في بيانها بالاجراءات القمعية لسلطة الحكم الذاتي ورأت فيها تنفيذا لمسلسل الاستسلام وانسجاما مع المشروع الامريكي الصهيوني واستجابة للشروط الامنية اليهودية الصهيونية.

وقالت في بيانها - الذي تلاه الدكتور محمد العوران - رئيس لجنة التنسيق العليا لاحزاب المعارضة - ان اغتيال الشهيد محي الدين الشريف جاء بعد جولة روس الاخيرة حيث احضر معه املاءات وشروطاً جديدة لتوفير الامن والحماية للكيان الصهيوني مقابل اعادة انتشار جزئي هزيل في بعض مناطق الضفة الفلسطينية المحتلة.

وجاء في بيانها ايضا: ان المؤامرة لم تتوقف عند اغتيال الشهيد الشريف فقط بل واصلت السلطة اجراءاتها القمعية ضد كتائب القسام وقوى المعارضة الفلسطينية الوطنية والاسلامية المجاهدة وبلغ الامر في سلطة الحكم الذاتي ان اتخذت قرارا سياسيا بتبرئة العدو الصهيوني من دم شهداء هذا الشعب المجاهد، بل والصاق التهم بالشرفاء والمجاهدين في محاولة لضرب البنى التحتية لكافة القوى الوطنية والاسلامية الرافضة لاتفاقات اوسلو.

ودعت احزاب المعارضة - ومن موقع التلاحم الاردني الفلسطيني والمصير المشترك.

١- الغاء اتفاقية اوسلو وكافة الاتفاقات والمعاهدات الاستسلامية مع العدو الصهيوني ووقف جميع اشكال التعاون والمفاوضات مع هذا العدو.

٢- تحذير سلطة الحكم الذاتي من مغبة مواصلة اجراءاتها القمعية لتصفية المقاومة الوطنية والجهادية المعارضة وتحذيرها من محاولة اخماد الثورة الشعبية التي تصدي للاحتلال.

٣- تحذير السلطة من الدفع باتجاه الاقتتال الفلسطيني - الفلسطيني لان المستفيد الوحيد من هذا الاقتتال هو العدو الصهيوني وحلفاؤه.

٤- التوقف عن ملاحقة كتائب عز الدين القسام وسائر المجاهدين من ابناء الشعب الفلسطيني، واطلاق سراح كافة المعتقلين من قوى المعارضة الوطنية والاسلامية المجاهدة وفي مقدمتهم الرنتيسي والمقادمة ومنصور ومصلح وغيرهم.

٥- المطالبة بوحدة جميع القوى المناهضة للاستسلام ومواصلة الدعوة للحوار الجاد وصولا الى وحدة نضال الشعب بجميع قواه الوطنية والاسلامية المجاهدة.

كما اكدت احزاب المعارضة على ضرورة تشكيل لجنة تحقيق حول اغتيال الشهيد محي الدين الشريف تضم ممثلين عن جميع القوى الوطنية والقومية والاسلامية لكشف زيف ادعاءات السلطة وبما يؤدي الى محاسبة المسؤولين عن هذه الافتراءات.

كافيا، ولا يمكن ان يعتبر جديا. فالواضح ان هذا الاعلان سوف يجابه بردود فعل عدوانية اسرائيلية حادة. ومواجهة ردود الفعل هذه ...

ويسقط ذرائعها ويقلص قاعدتها السياسية، وهو يؤشر بالتالي الى محدودية القدرة الامريكية على فرض تفردها بالهيمنة على العالم والمنطقة.

ب - اضطرار اسرائيل، تحت ضغط المقاومة اللبنانية، الى اعلان قبولها للقرار ٤٢٥ واستعدادها للانسحاب من لبنان مقابل ترتيبات امنية متخلية عن شرطها السابق الذي يربط الانسحاب بعقد معاهدة سلام مع لبنان.

ج - القبول المتزايد الذي تجلى به الدعوة الى عقد قمة عربية شاملة لاستعادة التضامن العربي في مواجهة التعنت الاسرائيلي والقاء مصر بثقلها الى جانب هذه الدعوة.

ان هذه المستجدات تؤكد باستمرار المنحى العام للتحسن التدريجي، ولو ببطء شديد، للوضع ...

روسيا، بفعل تاثير نتائج الازمة العراقية استعدادا للعب دورا اكثر فعالية في مساعي اخراج مسيرة التسوية في المنطقة من مأزقها. ان عناصر المخرج الذي تقترحه اوروبا (كما اعلن على لسان وزير الخارجية البريطاني عشية زيارته للمنطقة) تتسم بالتوازن والجدية خلافا للموقف الامريكي، ولكن ميوعة الموقف الرسمي الفلسطيني ازاء المبادرة الامريكية واستعداده للقبول بها يضعفان فعالية اي دور دولي اخر تحديدا على المسار الفلسطيني، ويدفعان اوروبا، مثلا الى اتخاذ موقف انتظاري اكثر توازنا واقل انحيازا لاسرائيل. ان سياسة فلسطينية اكثر جرأة في رفض هذه المناورة الامريكية يمكن ان تشكل حافزا لدور اوروبي اكثر فعالية يتيح الاستفادة من التحولات ...

الى الطابع المائع للتيار الرئيسي في هذه المعارضة، حزب العمل بقيادة العسكري المخضرم جديد العهد بالسياسة ايهودا باراك، وسعيه لاستمالة قسم من قاعدة اليمين الاسرائيلي الشوفيني والديني في لعبة انتخابية غير مجدية، وانما يعود ايضا الى المشكلة نفسها المتعلقة بضعف الموقف الرسمي الفلسطيني واستمرار مراهنته على التدخل الامريكي مما يعفي هذه المعارضة الاسرائيلية من عبء البحث عن مخرج جدي لمأزق العملية السياسية والتردي العام لوضع اسرائيل الدولي ووضعها الاقتصادي بالاعتماد من جانبه ايضا على التدخل الامريكي ذاته الذي يصب لصالح اسرائيل وخياراتها الاساسية كما يراها حزب العمل ...

بعيدا عن المشاهد المشوقة والمثيرة والبوليسية:

هل يساعدنا جمال الغيطاني على وقف المهزلة؟

● بقلم: علي فياض

وصلتني متأخرة "حلقات الاستاذ جمال الغيطاني الثلاث المنشورة في اخبار الادب القاهرية تحت عنوان "رسالة دمشق" المرسلة على الاغلب من القاهرة ذاتها ولو بعد حين!.

وبعد وصولها قرأتها على الفور لان عناوينها الفاقعة والمثيرة والمستفزة كانت قد سبقتها فاثارت الفضول حتى عند اكثر الكتاب برودا ولا مبالاة.

وبعد قراءتها حاولت السيطرة على انفعالاتي وترددت كثيرا في التعليق او التعقيب او الرد، ليس لانني لست معنيا بالمضامين التي احتوتها وبالقضايا التي تناولتها وبالحكايات التي سردتها.. بل لانني لم اكن متحمسا قط، للدخول في سجال قد يتحول الى حفلة مهاترات تبعدنا عن اصل الحكاية، وتنسينا القضية الاساس. لكن الاخبار القادمة من غزة "حيث مقر اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين" والمعلومات المتسربة من القاهرة "حيث مقر الاستاذ الغيطاني وزملائه"، تثير بعض الشكوك حول حيادية الكاتب، وترسم بعض علامات الاستفهام حول موضوعية مجادلاته، وحيادية مرافعاته في القضية المطروحة، والقصد مسالة تعليق عضوية اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين في اتحاد الادباء والكتاب العرب، فاستشعرت مسؤوليتي ككاتب فلسطيني معني مباشرة بما جرى ويجري، في الادلاء بشهادتي عبر مجموعة من الملاحظات ولو متاخرا!.

قصة حب دمشقية.. ولكن!

لا احد يختلف مع الراوي في تقديره العالي لما تحمله دمشق من رمزية ودلالة ومعاني، في ماضي الامة كما في حاضرها، ولما هي مؤهلة له على ابواب المستقبل العربي المعقود..

ولا احد يختلف مع الراوي في تنبيه بجمال سوريا الخلاب، من قلبها النابض "دمشق" الى ثغرها الباسم "اللاذقية وطرطوس" الى قلاعها الحضارية والثقافية "حلب وحمص وحماة"، ومن التاريخ السابق الى الطبيعة الفاتنة والمعمار الأخاذ، الى الظلال والمقاهي والدفء.. والصحبة الانتقائية.

لكن للاسف الشديد فان تلك الرومانسية التي اطلقها الروائي في مقدمته، او رسالته الاولى توقفت فجأة ودون سابق انذار لتستبدل بالمشاهد المرصودة على تلك العفوية والجمالية، بل لتستبدلها بمجموعة من اللقطات المفبركة والمشاهد المركبة التي كانت في نظري اقرب التشويهات التعسفية والتقارير شبه الكيدية والغمزات غير البريئة تجاه بعض الضيوف والمضيفين!

وهكذا تحولت الرسالة من قصة حب دمشقية قادرة على تمثل الملاحظات النقدية الودية على ضفاف المؤتمر العشرين للكتاب العرب، الى مسلسل بوليسي حافل بالحوادث الغريبة والمثيرة والمفردات المرعبة "الكابوس، المهزلة، القتل، ما قبل القتل، الاغتيال والذبح".

معتقل اسمه.. المريديان!

لقد قدر لي ان احضر المؤتمر كمراقب وتواجدت على امتداد ايامه الاربعة مع اصدقاء وبين زملاء ورفاق بعضهم مبهورا ومرتبكا لانه يدخل فندقا كبيرا كالمريديان لاول مرة وبعضهم اكثر سعادة لانه لن يدفع ثمن المشروبات الباهظ على معشر الكتاب.

لكن عندما قرأت ما كتبه الغيطاني حول مكان انعقاد المؤتمر، خيل الي من كثرة المبالغات والاسقاطات والافتراضات وسيناريوهات البطولة التي كانت في مؤتمر آخر ومكان مختلف او قل في عالم آخر غير الذي نقلنا اليه الروائي العربي المصري المعروف لا المغمور!

لان مفردات الرواية كانت مرعبة، وصورها كانت مخيفة، وكأنها احدى ابداعات اغاثا كريستي ومتخيلاتها الشهيرة "القبو.. والقبو الضيق، الطابق الارضي وضيق النفس، المرافقان القويان، الاوامر.. والتعليمات، استاذ فلان.. اتبعنا، ممنوع من السفر..!" حتى تخيل القارئ ان الروائي يصف لنا اقبية المخابرات، وزنازين التعذيب وغرف التوقيف! وليس فندق المريديان ذا النجوم الخمس المطلة اجنحته وغرفه على قاسيون ومشهده "الجليل الفريد" من ناحية وعلى بردى ونسماته الريحانية الزكية من ناحية اخرى، والذي كنا فيه "نحن الزوار والمراقبون" نحسب ضيوف الاستاذ علي عقلة عرسان على ما ينعمون فيه من كرم الضيافة وتخطيهم على ما يلقونه منه ومن صحبه من رعاية واهتمام وتدليل.

بعيدا من الادب!

كقراء متعجبين بادباء العرب وروائييهم على اختلاف اتجاهاتهم السياسية، كنا ننتظر من الروائي جمال الغيطاني وبعد مقدمته الحميمة ان يقول لنا ما يريده بطريقة مختلفة، حتى بعيدا عن ادب الرواية لو اراد، وان يقدم لنا شهادته بواقعية وامانة ونزاهة اكثر، وان يدافع عن وجهة نظره السياسية والنقابية والشخصية بغير الاسلوب "الذي عابه على الآخرين" وعبر غير اللغة التي "اتهم بها الخصوم" وبغير المفردات "التي تؤشر على ضعف قناعة لا قوة اقناع".

فما كان حريا به ان يوزع الالقاب والشهادات بطريقة مزاجية انفعالية، فهذا مفكر او اديب، وذاك روائي كبير او مفكر واديب معروف، بينما الآخرون لا شيء، نكرات، مغمورون، لم يسمع بهم احد، ولا كان لطيفا منه ان يوزع من الاتهامات والتشويهات ما لا يجوز ان تلقى هكذا جزافا، وان يسيل بها قلم اديب على ضفاف مؤتمر للادباء!.

هل يعقل على سبيل المثال ان يحتوي هذا التحقيق الاستعراضي على ثلاثين "واقعة" تخص الاستاذ فخري قعوار، فلا يذكر باسم "الامين العام للاتحاد" الا في مرتين فقط، وفي ثمانية وعشرين موقعا تراوحت اوصافه بين الكاتب المغمور "الى الاردني المغمور "الى "الاردني" الى "المغمور"؟

اي جنس من الادب هذا الذي قدمه لنا الروائي المعروف؟

يحزنني كثيرا ان الكاتب لم يكن موفقا، لا في لغته ولا في اسلوبه ولا حتى في طريقة ايصال فكرته! التي فجعتني والكثيرين من قرائه!

ليس دفاعا عن السوفييت!

لا اعتقد ان احدا منا ينكر علاقة مصر بالاتحاد السوفياتي تاسيسا ومسيرة كما لا احد يقلل من وزنها وثقلها وقوتها داخل هذه المنطقة ومن اهمية عودتها الى ريعها قوة ابداع ودفع وتفعيل، لكن لا يجوز لاحد، وان كان روائيا، استغلال هذه الحقائق والمسلمات بطريقة مفتعلة لخدمة اللحظة التكتيكية، ولاعادة التاريخ، وتلوين الوقائع وقلب الشواهد رغما عن انوف المشاهدين.

قد يكون للكاتب وجهة نظر سياسية محددة، او على موقف عقائدي خاص، فلا اعتراض فتلك قناعته وحريته الشخصية في التعبير عنها في المكان والزمان المناسبين، لكن طريقة تصدير الموقف السياسي لا تبيح للاديب العبث بالمشهد الثقافي لتمرير الغرض السياسي.

من يقرأ مرافعة الغيطاني عن مرحلة كامب ديفيد سيئة الذكر يخرج باستنتاج مدعوم ان مشكلة الروائي السياسية والادبية والنقابية هي مع السوفييت وليست مع الاسرائيليين فالدور السوفييتي "لا الاسرائيلي" والمؤامرة السوفييتية "لا الصهيونية" على دور مصر هي مصدر الشرور في نظره وكان الجيش الاحمر هو الذي احتل ارضها وانتهك سيادتها وداس كرامة شعبها وقتل اطفالها وعمالها وشرد ملايينها عن مدن القنال.

تقول الوثائق والوقائع، والذاكرة ما زالت خصبة، ان المعارضة العربية الرسمية والشعبية في زمن كامب ديفيد البغيض لم تكن تستهدف دور مصر ولا شعب مصر، لا مكانتها الطبيعية او التاريخية او الحضارية، بل وعلى وجه التحديد الموقف السياسي الذي اتخذه رئيسها آنذاك، والذي ما زلنا نعاني آثاره الكارثية حتى اليوم، اما الخلط المتعمد بين الحالتين، وتصوير قوى الرفض العربية الشاملة بانها كانت دمى في يد الكرملين، ففيه ظلم فادح للاشقاء العرب وتجني ظالم على الاصدقاء السوفييت، وفيه ديماغوجيا لم نتوقعها من روائي ميداني كتب عن معارك تشرين "اكتوبر".

ارحمونا من حبكم!

والديماغوجيا نفسها هي ما نعانيه نحن الفلسطينيون منذ زمن بعيد ليس فقط على يد بعض الاشقاء العرب ايضا وللاسف على يد قيادات فلسطينية تعودت، كلما واجهت مأزقا او تعرضت لهزيمة، اللجوء الى خلط الشعارات بالمواقف، والاستراتيجي بالتكتيكي، والقومي بالوطني، والعام بالخاص، لتغطية تنازلاتها وتسويق مساوماتها، فاستهوت ابتداع الخصوم على الساحة العربية لتحميلهم الوزر!

وبطريقة المفارقات ان هذه القيادات التي عمدت الى تهميش كل المؤسسات الشعبية والنقابية وتحويلها الى مجرد ادوات غير فاعلة واطر فارغة ذات قيمة استخدامية تكتيكية تحولت فجأة مع انصارها واتباعها ومريديها على الساحة العربية الى مدافع غيور عن قضية مقعد فلسطين في اتحاد الادباء والكتاب العرب، باعتبارها الاخطر والاكثر الحاحا فيما يواجه الشعب الفلسطيني من مصائب وكوارث.

وينتفض الاستاذ الغيطاني في نخوة مصرية "لم نشهدها عند المحطات الاخطر والاكثر مصيرية" للدفاع عن "فلسطين ودولة فلسطين واتحاد كتاب فلسطين"! المستهدفين جميعا بالذبح والاغتيال والتصفية على اساس ان قرار تعليق عضوية فلسطين يشكل "خدمة" لاسرائيل! التي كانت ترتعد فرائصها من مجرد "ذكر" الامانة العامة "الشعرية" المتامر عليها!!

تعليق عضوية فلسطين الوطن في الاتحاد العربي ماساة! هكذا يقول الاستاذ الغيطاني ، هكذا يراها!

اما تعليق فلسطين الوطن والشعب والقضية على مذبح اوسلو فهو بالنسبة له لا يستحق التوقف عنده الا باعتباره انجازا تاريخيا تمخضت عنه عبقرية اصحاب القرار!

من اي اتحاد يدافع الغيطاني؟

عودة الى اصل الحكاية، يتحدث الروائي عن قضية اغتيال كتاب فلسطين وكأنها ابنة اليوم، او نتاج مؤامرة عربية اسرائيلية، حاكها الامين العام السابق وباركها الامين العام الحالي دون شفقة او رحمة بالفلسطينيين كتابا وشعبا!

هو يعلم ان اتحاد الكتاب، كما غيره من الاتحادات الفلسطينية الشعبية والمهنية، اغتيلت مبكرا يوم افرغت من مضامينها النضالية والنقابية، ويوم تحول شعار بعضنا من "بالدم نكتب لفلسطين" الى "بالدولار نكتب لفلسطين". وهو لا يريد ان يستمع الى رأي الكتاب والصحفيين في قضية اتحادهم، ويصور الامر ببساطة وكأن هناك اتحادا شرعيا في غزة يقابله اتحاد انشقاقي في دمشق، اما رأي الكتلة الاعظم في الكتاب والصحفيين الفلسطينيين اصحاب القضية، وماخذهم على الاتحاديين المذكورين فيبدو انه لا يهم الاستاذ الغيطاني كثيرا.

لقد قلنا ان اجراءات الطرفين "السلطة في غزة والفصائل في دمشق" ليست شرعية نقابيا وديمقراطيا، ببساطة لانها تتجاوز ارادة الكتاب والصحفيين وتصادر قرارهم وتهيمن على دورهم وتنصب من نفسها مرجعية وطنية بالقوة، وطالبنا باسم مئة كاتب وصحفي حقيقي باعادة بناء الاتحاد على اسس نقابية ووطنية وديمقراطية سليمة، واقترحنا تشكيل لجنة تحضيرية من الكفاءات الثقافية المعروفة بصرف النظر عن خلفياتها السياسية للاشراف على عملية اعادة البناء بعيدا عن الوصاية والهيمنة والتدخل السلطوي والفصائلي.

قلنا ذلك قبل المؤتمر العشرين واثناءه وبعده، واوصلنا موقفنا لكل الوفود المشاركة فيه وللاخوين المناضلين اللذين نحترم الدكتور علي عقلة عرسان والاستاذ فخري قعوار.

من يوقف المهزلة؟!

انها الماساة والكابوس والمهزلة التي رآها السيد الغيطاني من زاويته، ونحن "اهل مكة" نراها ونعيشها ونعاني منها وندفع ثمنها على امتداد سنوات طويلة!

هو تحدث عن "وجود محاولة لانشاء اتحاد فلسطيني بديل" في دمشق باعتباره "مؤامرة عربية" وعملا انشقاقيا خطيرا ونحن قلنا رأينا بصراحة فيما جرى، ومن قلب دمشق، اعلنا موقفنا المعارض لما جرى ولم تطاردنا الاجهزة الامنية ولا ضايقتنا الشرطة ولا تعقبنا المخبرون! الذين طاردت اشباحهم الغيطاني في اروقة المؤتمر وممرات الفندق، حسب روايته!.

امام حرص الغيطاني العلني على استقلالية الكتاب الفلسطينيين وحريتهم في التعبير وفي الدفاع عن قضيتهم، من حقنا ان نتساءل اليوم ماذا يعني ان يتحمس الكاتب نفسه لاحتضان مؤتمر الكتاب و الصحفيين الفلسطينيين في القاهرة الشهر القادم، وشرط عضويته على الاساس الولاء اولا وقبل كل شيء بعيدا عن كفاءة وارادة ورأي السواد الاعظم من الكتاب والصحفيين، وذلك في تقديرنا ليس اكثر من اعادة انتاج التجربة غير الشرعية وغير الديمقراطية، ولن ينتج عنه اكثر من اتحاد سلطوي صنفين على قياس اوسلو يقوده مهرجو السلطة والسلطان ويغيب عنه المثقفون الحقيقيون.

وفق التحضيرات الجارية بين غزة والضفة، تقول المؤشرات ان ما سيجري في القاهرة هو اقرب الى المسرحية، فهل نامل من الاستاذ الغيطاني ورفاقه في اتحاد كتاب مصر العمل اولا على وقف المهزلة قبل ان تقع فتتعقد المشكلة اكثر، ويصبح صعبا معالجة الازمة او التخفيف من المأساة او اقناع الناس ان ما جرى في دمشق غير شرعي بينما الذي جرى في القاهرة شرعي!، والعمل ثانيا على مساعدة الكتاب الفلسطينيين على اعادة بناء اتحادهم وفق المعايير المهنية الصحيحة والاسس النقابية السليمة.

● فخري قعوار

في حوار ثري مع نائب الامين العام للحزب الاشتراكي الديمقراطي المغربي

د. عبدالصمد بلكبير لـ «الأهالي»:

المعارضة شكلت الحكومة بعد استجابة الحكم لشروطها للتناوب الديمقراطي

■ حاوره محمد النايف.. وعليان عليان

اللقاء مع المفكر والمناضل الدكتور عبدالصمد بلكبير نائب الامين العام للحزب الاشتراكي الديمقراطي المغربي يكتسب اهمية خاصة واستثنائية في ضوء النجاحات التي حققتها قوى المعارضة الديمقراطية في المغرب، لا سيما وانه حينما يتحدث باسلوبه السلس عن تجربة حزبه في سياق نشأته التاريخية والمحطات السياسية التي مر بها يضعك بوضوح في صورة تجربة عموم القوى الديمقراطية في سياقها التراكمي المميز والذي كان لا بد ان يوصلها لتشكيل الحكومة بشروطها الساسية المعقولة في اطار من المساومات المشروعة التي لا تطال الثوابت على الصعيدين الداخلي الوطني والقومي.

دور المعارضة المغربية واساليبها وتكتيكاتها في ادارة الصراع والازمات واختيارها للحظة التاريخية لتشكيل الحكومة، بعد ان عرض عليها القصر هذا الامر اكثر من مرة سابقا.. دور يحتذى وتجربة تستحق الدراسة واستخلاص الدروس في المشرق العربي وتحديدا هنا في الاردن.

الاهالي التقت مع نائب الامين العام للحزب الاشتراكي الديمقراطي المغربي لتحاوره في جملة من القضايا المتصلة بنشأة المعارضة ودورها، وبرنامجها والموقف من مختلف مفردات الديمقراطية وصولا لتشكيلها الحكومة والضمانات المطلوبة لنجاح تجربتها.

النشأة التاريخية والمحطات السياسية

** هل تضعونا في صورة النشأة التاريخية لحزبكم والمحطات السياسية التي مر بها؟*

- تمتد جذورنا من الناحية السياسية التنظيمية والفكرية نسبيا الى حزب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية حيث كان أكثر الاعضاء المؤسسين لتيارنا موجودين فيه، غير ان ما طرأ من تطورات وطنية ودولية في اواسط الستينات طرح علينا بداية التفكير بل والتأسيس للعمل على تشكيل انوية اولى لبداية استقلال فكري وسياسي ثم تنظيمي عن حزبنا الاصلي.. كان ذلك عام ١٩٦٥ بارتباط مع الانتفاضة الجماهيرية في ٢٣ مارس (آذار) من نفس السنة وايضا مما ورد علينا من اطروحات فكرية بدأت تتخلق في المشرق العربي وخصوصا بالقيام بتمييع المفصلة القومية بالفكر الاشتراكي. ويمكن ايضا ان نسجل الدور الهام للثورة الثقافية الصينية في اثارة الاسئلة والاشكالات التي وجهت مسيرة تيارنا في ذلك الوقت.

المحطة التالية في سياق تشكلنا فكريا وسياسيا وتنظيميا كانت هي الهزيمة العربية عام ١٩٦٧ والتي طرحت علينا قضايا مثل دور البرجوازية الصغيرة في النضالين الوطني والقومي والبعد القومي للنضال الوطني وقضايا التحالفات على مختلف المستويات.

المحطة الثالثة والهامة فكانت انتفاضة الشباب في اوروبا وخاصة منها فرنسا حيث تعمقت الاسئلة وتعددت الاجوبة وترسخ اختيار البحث عن الاستقلالية التنظيمية لتيارنا عن الاحزاب التقليدية الوطنية منها والشيوعية.

ولا شك ان سنة ١٩٧٠ وما ارتبط بها من احداث في المشرق العربي خصوصا اتفاق المرحوم جمال عبدالناصر على مشروع روجرز والموقف الفلسطيني والعربي الرافض دفع بنا كل ذلك الى الاعلان الرسمي عن استقلالنا خصوصا في اطار المنظمة العتيدة يومئذ "الاتحاد الوطني لطلبة المغرب" ومنذ ذلك دخلت الحركة في سلسلة من النضالات على مختلف الواجهات النقابية والسياسية والثقافية انتهت بها الى اعتقالات ١٩٧٢ وما تلاها من منفى اضطراري لاغلب قياداتها نحو الجزائر اولا ثم فرنسا حيث استمرت على نفس مواقفها الى حدود اواسط السبعينات والتي كان جديدها وطنيا هو طرح السلطة الحاكمة لمشروع توافق وطني حول قضية الصحراء في الجنوب وبالتالي مهمة استكمال الوحدة الترابية للوطن ضدا على الاستعمار الاسباني وحليفه الامريكي من جهة وايضا ضدا على المناورات والتشويش الجزائري من جهة اخرى.

خلال هذا المسار من الانتباه الجديد للبعد الوطني في معاركنا، ومع تحول سياسي عميق في الحركة ادى من بين ما ادى اليه الى اعادة صياغة موقف جديد على مستوى العمل السياسي الداخلي مستفيدين في ذلك من الهامش الديمقراطي الذي بدأ يسمح به الحكم.. وهكذا أسسنا عام ١٩٧٩ جريدتنا في الداخل باسم "أنوال" والتي انطلقت شهرية قبل ان تصبح اسبوعية والتي سمحت بمستوى من الحوار الضمني مع الحكم أدى في نهايته عام ١٩٨٣ الى صدور عفو ملكي على قيادتنا والسماح لها بدخول الوطن ومن ثم بالتأسيس لمشروعية قانونية تمثلت عام ١٩٨٤ بتأسيسنا لحزب منظمة العمل الديمقراطي الشعبي التي استفادت كثيرا من القوى الديمقراطية من الانتفاع الديمقراطي النسبي وبالتالي المشاركة في الانتخابات التشريعية لنفس العام وحصولها على مقعد واحد في البرلمان ١٩٨٤ ثم لاحقا على مقعدين في برلمان ١٩٩٣ وما بين ذلك اصبحت جريدتنا يومية. وأسسنا جملة من المنظمات الثقافية والمجتمعية، اهمها النسائية بصحيفتها والشبابية بصحيفتها ايضا، فضلا عن اكثر من ١٣٠ فرعا حزبيا.. الخ.

مع عام ١٩٩٦ ومانشأ عنه من مبادرات وطنية من قبل الحكم خصوصا مستجيبا في ذلك لمطالب الكتلة الديمقراطية "تكتل اربعة احزاب" هي الاتحاد الاشتراكي، حزب الاستقلال، التقدم والاشتراكية، منظمة العمل وذلك بحل البرلمان قبل اوانه من جهة واعلان دستور جديد من جهة اخرى تجاوبت معه بالتصويت بنعم احزاب الكتلة باستثناء المنظمة، الامر الذي دفع باغلب قواعدها وقياداتها الى اعلان اعادة تشكيل لنفس المشروع الاهلي وذلك بتاسيس قانوني لحزبنا الحالي "الحزب الاشتراكي الديمقراطي" الذي دخل عام ١٩٩٧ الى الانتخابات الجماعية، حصل خلالها على قيادة ثلاثة عشر جماعة ومئتي الف صوت وعشرة نواب في مجلسي البرلمان، فضلا عن جريدتنا اليومية الجديدة "السياسة الجديدة" ونحن اليوم متضامنين مع بقية قوى المعارضة، نشارك في الحكومة الحالية في مختلف مرافقها.

● الدكتور عبدالصمد بلكبير

الديمقراطية ما بين الواقع القانوني والممارسة

** التعددية الحزبية والفكرية والانتخابات البرلمانية وحرية الراي وتداول السلطة وغيرها من مفردات الديمقراطية.. نامل ان تستجلي رايكم وتجربتكم وموقف حزبكم منها؟*

- يجدر التنبيه اولا الى ان المغرب عند بداية استقلاله التزم حكومة ومجتمعا بالعديد من أسس الحريات الديمقراطية والتعددية، وهكذا فقانون الحريات العامة الصادر في ظل حكومة تقدمية عام ١٩٥٨ أكد على العديد من تلك المبادئ سواء فيما يخص حرية التعبير والنشر او تاسيس الجمعيات السياسية منها والنقابية والثقافية، وغيرها مما كان ولا يزال يعتبر من احسن النصوص القانونية في هذا المجال مقارنة بجميع بلدان العالم الثالث.. وايضا فان نظام الحكم عن طريق المؤسسات المنتخبة محليا ووطنيا اقر منذ الاستقلال من خلال القانون الاساسي للدولة، ثم خصوصا في دستور ١٩٦٢ وما تلاه من دساتير، وهكذا فقد بلغت مجموع العمليات الانتخابية المحلية والمهنية والوطنية حتى اليوم ٣٢ انتخابا واستفتاء، وبالطبع فان هذا الواقع القانوني لم يكن دوما متطابقا مع ممارساته من قبل الحكم، ذلك لان موازين القوى هي التي تحكمت دائما في درجات احترام النصوص او خرقها.. ولا شك ان عام ١٩٧٦ وما تلاه ادخل المغرب في شروط مسلسل جديد سمح اكثر فاكثر بانفتاحات اوسع وهوامش تمكنت من خلالها الحركة الوطنية والديمقراطية في المغرب من فرص وجودها في الشارع وفي الاعلام وفي المؤسسات الى ان تمكنا في اللحظة الحاضرة من بلوغ درجة متقدمة من المشاركة في الحكم من خلال تعيين المناضل القيدوم الاستاذ عبدالرحمن اليوسفي كوزير اول لحكومة اغلب مكوناتها من وزراء الاحزاب الديمقراطية الخمسة المشاركة فيها الى جانب حزبين هما أمس يسمى بالوسط.

اللحظة التاريخية لتشكيل الحكومة

** ما هي الدوافع السياسية الحقيقية التي ادت بالملك الحسن الثاني الى تكليف المعارضة والمناضل عبدالرحمن اليوسفي بتشكيل الحكومة؟ وهل تم ذلك في اطار مساومة على حساب ثوابتكم؟*

- ليس بالجديد في التاريخ المعاصر للمغرب هذا العرض الملكي للمعارضة بان تشكل حكومة.. لقد سبق للمعارضة ان أسست حكومة بقيادتها عام ١٩٥٩، ودامت سنة واربعة اشهر تمكن الوطن من خلالها وبسببها من انجاز الكثير من المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لا زالت آثارها ماثلة حتى اليوم، غير انها تعرضت لتوقيف من قبل اليمين في الداخل، وتدخل الراسمال الاجنبي واثر انتفاضة ١٩٦٥ عرض الملك مرة اخرى على المعارضة التقدمية مقترح تشكيل حكومة من قبلها لولا ان اغتيال الشهيد المهدي بن بركة من قبل نفس القوى نسف هذا المقترح، وعرض نفس العرض في عام ١٩٧٢ بعد فشل محاولتين انقلابيتين غير انه ايضا نسف بالنظر لعدة معطيات داخلة غالبا.

ومع طرح قضية الصحراء في اواسط السبعينات طرح العرض مجددا ورجحت الكتلة الوطنية يومئذ طريق المرور من الانتخابات كسبيل الى ذلك لولا ان مسلسلات التزوير الانتخابية التي عمد اليها اليمين الاداري عرقلت تتويج هذا الاختيار بتحقيق تناوب ديمقراطي على الحكم. ومع رسالة ١٩٩١ الموقعة من قبل الزعيمين الوطنيين المرحوم عبدالرحيم بوعبيد والاستاذ محمد بوستة والموجهة الى الملك فتحت بابا جديدا لانقاذ نفس المسار وذلك بطلب تعديل الدستور باتجاه سلطات اكثر للبرلمان وللحكومة وايضا المطالبة بجملة اصلاحات سياسية، في المقدمة منها ما يتصل بالحريات الديمقراطية وبالاخص قضايا الاعتقال والنفي السياسيين وحرية الصحافة، ثم ضمانات قانونية وهيكلية لتوفير نزاهة الانتخابات وكل ذلك بما ييسر مأمورية بلوغ درجة من التوافق حول مسالة التناوب الديمقراطي حول الحكم.

جاء عرض ملكي مفصل على المعارضة مجددا لتشكيل حكومة عامي ١٩٩٤ م ١٩٩٥ غير ان ما حصل من تزوير للانتخابات وبخصوص غير المباشر منها عام ١٩٩٣، حال دون المعارضة وقبول العرض الملكي في شروط لم يكن للمعارضة فيها اغلبية نسبيا مريحة في مجلس النواب، ومن ثم طرحت الكتلة الديمقراطية مذكرة جديدة تطرح جملة مطالب سياسية لتحقيق شروط افضل لتناوب ديمقراطي وتوافق في نفس الوقت مع الملك.. اهم تلك المطالب تمثل في مراجعة مجددة للدستور بمايلغي خصوصا الثلث غير المباشر في مجلس النواب وتقصير دورة التشريعية وتوسيع اختصاصاته واختصاصات الحكومة، وايضا المزيد من الاصلاحات السياسية وخصوصا باعلان العفو العام واصلاح القوانين الانتخابية وتأسيس هيئات وطنية ومحلية لمراقبة الانتخابات، وكذلك مسعا لجنة توافقية للملف الاجتماعي وبالاخص منه قضايا الحريات النقابية، وبالتالي حل مسبق لمجلس النواب والمجالس الجماعية والمهنية وانتخابات سابقة لاوانها.

وبالفعل فلقد استجاب الملك لجميع ذلك بدرجة مختلفة من الاقتراب او الابتعاد عن مذكرة الكتلة، غير انها في عمومها اعتبرت من قبل هذه الاخيرة حدا ادنى يسمح بالتعاطي الايجابي مع مبادرات الحكم ومن ثم صوتت المعارضة ولاول مرة "نعم" على الدستور وشاركنا في اطار اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات وذلك بوضع مشترك لقوانينها واجراءاتها ووضعت بالاشتراك مع احزاب اليمين (لاول مرة) ميثاق شرف للعمل على تحقيق نزاهتها، وايضا فقد تأسس مجلس للحوار الاجتماعي ثلاثي الاطراف (الادارة، رجال الاعمال والنقابات) وتم التوقيع على اتفاقية الفاتح من آب الذي ثبت الكثير من حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة.

القوى الديمقراطية لم تتنازل عن ثوابتها في الاطارين الداخلي الوطني والقومي

● الزميلان عليان عليان ومحمد النايف يحاوران د. بلكبير

بجميع ذلك وغيره انفرجت الاجواء نسبيا ومهدت السبل للدخول في تجربة جديدة كان المؤمل منها ان تفضي الى انتخابات شفافة ونزيهة وموضوعية.. وبالتالي الى تناوب ياتي عن طريق صناديق الاقتراع.

غير ان اليمين الاداري منه والاجتماعي تدخل مرة اخرى خلال التصويت وقبله لافساد الرهان وعرقلة ارادة التوافق المعبر عنها من قبل الطرفين، صاحب الجلالة من جهة والمعارضة من جهة اخرى.. وانتهى المسار بانتاج خارطة انتخابية لا تطابق تماما الخريطة السياسية الفعلية، عندئذ طرح امام المعارضة اشكال ان تستمر في نفس الرهان رغم الطوارئ المعرقلة وذلك بالتعاون مع القصر لانقاذ المسلسل عن طريق المشاركة في تناوب حكومي توافقي او السقوط في مكان ما يراد لها من قبل اليمين وذلك بالاكتفاء برفض نتائج الانتخابات، وبالتالي رفض المشاركة في الحكم وهو ما يعني استمرار نفس الاوضاع، بل وتعمق الازمات بمايؤدي عمليا الى انتعاش مجدد لليمين ومزيد التهميش والعزل للقوى الديمقراطية ومزيد البؤس والتفقير لاوضاع الجماهير الشعبية، بل وللوضع الوطني كله بما في ذلك الآثار السلبية المحتملة على قضيتنا المقدسة في الصحراء والتي تعيش ادق لحظات حسمها عن طريق قرارات مجلس الامن المتصلة بمسطرة الاستفتاء لتقرير المصير.

وبالطبع فلقد اختارت المعارضة لاختيار السبيل الاول مستهدفة الانقاذ عن طريق الاصلاح بما يفوت الفرصة على خصوم الديمقراطية واعدائها في الداخل والخارج، وتم ذلك الاغلبية الساحقة لفصائلها بمن فيهم الذين اكتفوا بموقف المساندة دون المشاركة.. او الاقتصار بالنسبة للبعض منها على موقف الصمت والانتظار دون عرقلة ودون مساندة.

المساومة المشروعة

** الحكم قدم تنازلات في المساومة التي ادت الى قبولكم بتشكيل الحكومة، ما هي التنازلات التي قدمتها المعارضة في اطار هذه المساومة؟*

- ويجدر في هذا الصدد التنبيه الى ان للمعارضة برنامجا انقاذيا مفصلا في حواي (٤٠٠) اجراء هو سيكون المحدد لتصرفاتها ومواقفها وقراراتها خلال ممارستها للحكم، وهو برنامج من طبيعة اصلاحية سياسية بالاساس تمس ثلاث قطاعات رئيسية هي الادارة والقضاء والتعليم دون ان يعني ذلك عدم وجود برامج واجراءات تخص مجال التنمية والتشغيل وبعض القطاعات الاجتماعية كالصحة والسكن، الامر الذي يعني اننا بصدد مرحلة انتقالية نعتبرها تمهيدا ضروريا للتحول في نهايتها نحو انتخابات نزيهة وشفافة تنتهي بتناوب ديمقراطي لاحق على الحكم وهو ما يعني ايضا انه اذا كانت ثمة مساومة وهي بالمناسبة غير محرمة في العمل السياسي الديمقراطي شرط أن لا تكون انتهازية اي على حساب المبادئ والقيم الديمقراطية وهو ما تعتبره القوى الديمقراطية في المغرب انها لم تقع فيه.

لم نتخل عن ثوابتنا

** موقفكم من الخصخصة والصراع العربي الاسرائيلي هل تغيير في اطار هذه المساومة المشروعة؟*

- يجب التنبيه اولا الى ان قضية الخصخصة هي اشكال من طبيعة كونية اليوم لا تتصل بتطور مفاهيم وقوانين العلاقة بين ادارات الدولة والاقتصاد في المجتمعات الراسمالية المركزية والطرفية بل يشمل الاشكال المجتمعات الاشتراكية ايضا، وهو الامر الذي يتاكد من خلال وجهين احدهما ايجابي والآخر سلبي في المجتمعات الاشتراكية.. فاشتراكية السوق في الصين هي نمط ايجابي في الاستجابة لنفس الاشكال، في حين سقطت اوروبا الشرقية بما فيها الاتحاد السوفياتي في الاختيار السلبي عندما لم تستطيع التعاطي العقلاني والمبدئي مع نفس الاشكال .. اما في يخصنا فيجدر ايضا التنبيه ان قانون الخصخصة صودق عليه في اواسط الثمانينات عن طريق مسطرة توافقية بين المعارضة ونظام الحكم، ضمن على الاقل اربعة مكتسبات هي: اولا عدم شموليته للقطاعات الاستراتيجية، ثانيا: الالتزام بصرف الموارد الناتجة عنها في مصاريف انتاجية، ثالثا: الحفاظ على حقوق الطبقة العاملة ومكتسباتها، ورابعا: خضوع التخصيص لمسطرة قانونية موضوعية وشفافة وعن طريق هيئات مختصة ومراقبة.

كل ذلك يعني ان حكومة الديمقراطية الحالية يفترض بها ان تطبق نفس القانون في اتجاه يخدم مصالح الدولة وحقوقها ومكتسباتها من جهة وبما يساهم في التنمية بصرف مداخيل التخصيص على انشاء مؤسسات انتاجية جديدة من جهة اخرى وايضا على رفض تخصيص ما نعتبره قطاعات استراتيجية، فضلا عن مبدأ المحافظة على حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة في جميع الحالات.

** ماذا عن موقفكم من الصراع العربي الصهيوني والتسويات المطروحة بعد تشكيلكم للحكومة؟؟*

- يجدر التنبيه اولا الى ان المواقف الرسمية من القضية القومية المقدسة لم تكن في جميع ابعادها بالصورة التي للاخوة في المشرق عنها، ولنتذكر في هذا الصدد ان اكثر مؤتمرات القمة العربية انعقدت في المغرب وان اول مؤتمر اسلامي حول القدس بعد محاولة الصهيونية احراق الاقصى كان بدعوة من المغرب وبمبادرة من الملك، وان حرب ١٩٧٣ تعمدت بدماء من شهداء الجيش المغربي في الجبهتين المصرية والسورية، وايضا لنثير الانتباه الى ان المجهودات السلمية للدولة المغربية حصلت دائما بالتوافق وفي حدود السقف الذي كانت تضعه م.ت.ف وبالتالي فحتى اتفاقية كامب ديفيد التي سارت ابعد من خطوات الدولة المغربية نتج عنها موقف مغربي من الحكم الساداتي متطابق مع الموقف العربي العام، ونفس الامر بالنسبة لاتفاقية اوسلو التي تجاوزت حدود الموقف المغربي الذي وقف عند حدود مدريد.

ومع ذلك فيجب القول بان الموقف الرسمي للحكم في المغرب اليوم اتجاه الاستراتيجيات الكبرى المتناقضة في المنطقة لم يعد اليم امريكيا بالشكل الذي كان عليه، بل بالعكس فاننا نلاحظ بداية تبلور لخط ينطلق من فرنسا دورا على الرباط ليلتقي موضوعيا وذاتيا مع بدايات التململ الذي بدأت تشهده منطقة الشرق العربي تشكيكا وتصويرا وحتى بدايات محتشمة لرفض محتمل للمسار الحالي السلمي على الكيان الصهيوني، ومظاهر ذلك متعددة اهمها تمثل في الموقف الرسمي للمغرب من عدم المشاركة في مؤتمر الدوحة، والدعم المتنامي للموقف العراقي والمساهمة بايجابية وفي عقد مؤتمر برشلونة من جهة وتأسيس السوق العربية الحرة من جهة اخرى .. الخ.

كل ذلك يخدم الاتجاه الذي نامل تناميه والذي لا بد سيتوج باغلاق مكاتب الاتصال الاسرائيلية في مختلف الدول العربية بما في ذلك المغرب الرسمي الغاضب جدا والمعبر عن غضبه بشكل صريح ومعلن في غير ما مناسبة، بل انه ليمكن القول ان من عوامل نجاح خطوة التوافق حول الحكومة الحالية هو هذا التململ الرسمي في اتجاه الابتعاد عن الاستراتيجية الامريكية في المنطقة، ذلك لانه لا يمكن تصور وجود رجل مناضل قومي تقدمي وديمقراطي كالاستاذ عبدالرحمن اليوسفي على رأس الحكومة دون ان ينتج عن ذلك تغيير ولو تدريجي في اتجاه مواقف اكثر مبدئية واكثر صلابة واكثر قومية في مواجهة العدو الصهيوني، خاصة وان القاعدة الاجتماعية لاحزاب المعارضة، فضلا عن مناضليها وقادتها هم جميعا وبالاجماع ضد اي تطبيع ومن اي مستوى مع الكيان الصهيوني ومتضامنين مبدئيا مع جميع المواقف التي تتخذها او سيتخذها الشعب الفلسطيني من خلال فصائله المناضلة أو من خلال مؤسساته الممثلة.

ضمانات النجاح لتجربة المعارضة في الحكم

** ما هي ضمانات النجاح لتجربتكم الجديدة؟*

- لنقل اولا انه في العمل السياسي ليس ثمة شركة تامين سياسية ، بل ان الامر يرتبط بالنضال وبالارتباط بالشعب وبالتغيير التدريجي لموازين القوى، وثانيا فان للقوى الديمقراطية يقينا في ان ارادة اعلى سلطة في البلد الا وهي المؤسسة الملكية صادقة وجدية في ارادتها لانجاح حكومة التوافق الديمقراطي، وايضا فان يقيننا ثابت في انه لا سبيل لوطننا كما لغيره من الاوطان من اجل انقاذه من مختلف الاخطار المهددة له والمحدقة له في الداخل والخارج سوى بانجاح هذه التجربة وذلك فان ما وجدته من تجاوب شامل وشبه اجماعي من قبل العناصر المخلصة في الادارة ومختلف طبقات وفئات المجتمع المدني، وما ينتج عن ذلك قسما من حماس واحتضان لخطوات وقرارات الحكومة يعتبر من جهته ضامنا هاما لانجاحها وكذلك فان موقف حلفائنا الاشتراكيين في اوروبا وبالاخص من هم في الحكم فيها سيسهل عدة مأموريات خصوصا فيما يتصل بالمديونية او بالتعاون او بالاستثمارات او بالعلاقات التجارية وغيرها.

ونحن نأمل وبالمناسبة ان نحظى بتفهم وتعاطف ودعم من قبل الرأي العام الشعبي والخاص الحزبي والحكومي في بلدان المشرق العربي بما في ذلك قدوم الاستثمارات العربية، الخليجية وغيرها مصدرا آخر لنجاح هذه التجربة.

واسمحوا لي بالمناسبة ان استفيد من منبركم المناضل لكي ادعو ومن خلالكم اشقائنا واخواننا العرب في الاردن وعموم شعوب ودول المشرق العربي الى مزيد العناية بالاهتمام والدعم لهذه التجربة الوليد. فنحن نعتبر باننا أسسنا مختبرا جديدا للديمقراطية في الوطن العربي واحة نتمنى لها أن تستقي بمصالح وأموال العرب، ذلك لان نجاحها هو نجاح للعرب جميعا، وفشلها لا قدر الله سيتراكم من تجارب النكسات، غير اننا لنا اليقين بانها بفضل تفهم وتضامن جميع الديمقراطيين العرب ستتوج بنجاح نرجو ان يستفيد من دروسه الجميع حكومات عربية ومعارضات ديمقراطية عربية.

في الاوضاع الفلسطينية الجارية

الواقع.. السلوك.. والخيارات !!

كتب رئيس التحرير:

تحت ستار ظاهري من الجمود في الموقف على المسار الفلسطيني، واصلت حكومة نتنياهو، بتسارع محموم، ممارساتها الهادفة الى فرض الامر الواقع بالقوة وبسطوة الاحتلال استباقا لمفاوضات الوضع الدائم في محاولة لتقرير نتائجها من جانب واحد بفعل الجرافات على الارض لا بالبحث على طاولة المفاوضات. هذه الممارسات التي تتمحور حول توسيع دائرة الاستيطان والاستيلاء على الارض ومواصلة هدم المنازل وسحب الهويات وسائر اجراءات التطهير العرقي الهادفة الى تهويد القدس، بدأت تاخذ منحى نافرا بالاقرار الرسمي الاسرائيلي بممارسة سياسة ارهاب الدولة (كما جرى في قضية محاولة اغتيال مشعل في عمان)، وجريمة قتل العمال الفلسطينيين بدم بارد على حاجز ترقوميا، بالاضافة الى جريمة قتل محيي الدين الشريف، واسلوب البلطجة الذي تعاملت به حكومة نتنياهو مع زيارة وزير الخارجية البريطاني روبين كوك وتعطيلها لزيارة كوفي انان الى المدينة المقدسة في محاولة لاجبار المجتمع الدولي بالقوة على الاعتراف بسيادتها على القدس المحتلة. ان حكومة نتنياهو تهدف، بهذه الممارسات، الى فرض تصورها الخاص للحل النهائي القائم على ابتلاع القدس وحوالي ثلثي الضفة الغربية وتصفية الحقوق الوطنية الفلسطينية ضمن سقف ما تسميه "الحكم الذاتي الموسع"، واذا لم يكن ذلك ممكنا في المدى المباشر فهي تهدف في الحد الادنى الى اثبات امكانية تطبيق برنامجها القائم على "فرض السلام (كذا!!) والامن" بالقوة دون التخلي عن الارض، وامكانية اخضاع الفلسطينيين والعرب لمتطلبات هذا البرنامج الاستعماري دون ان يترتب عليه الحاق ضرر ملموس بمصالح اسرائيل، مما يتيح لها فرصا افضل لكسب الانتخابات القادمة وربح المزيد من الوقت لفرض حل نهائي ينسجم مع طموحاتها التوسعية.

وتيرة التدهور العام

جريمة ترقوميا، وردود الفعل الجماهيرية احتجاجا عليها، اثارت على نطاق واسع التساؤلات عما اذا كانت مؤشرا او مدخلا لاندلاع انتفاضة شعبية شاملة، ومنشأ هذه التساؤلات لا يقتصر على ملاحظة التشابه بين هذه الجريمة وبين جريمة استشهاد العمال على حاجز ايريز الذي كان الشرارة لاندلاع الانتفاضة ١٩٨٧. انها تعكس اتساع نطاق الادراك، في اوساط مختلفة، لحقيقة ان وتيرة التدهور في الوضع على مختلف المستويات، وما تولده من احتقان وتوتر شعبي يعبر عن نفسه باشكال شتى، تؤدي الى اختمار العوامل الموضوعية لاندفاع الحركة الجماهيرية على طريق تجدد الانتفاضة. ولكن المدى المحدود، نسبيا للاحتجاج الجماهيري على الجريمة يكشف مجددا ان طريق تجدد الانتفاضة ليس مباشرا ومستقيما ولا يكفي لشقه نضج العامل الموضوعي لوحده، بل هو يمر عبرمسار معقد كثير الالتواءات والمطبات تتفاعل فيه، بتاثيرات جدلية متبادلة ومتناقضة، العوامل الموضوعية مع العوامل الذاتية المتعلقة من جهة بدرجة تنظيم الحركة الجماهيرية ووعيها وتكوينها القيادي، ومن جهة اخرى بدرجة الاقتراب من استعادة الاجماع الوطني الفلسطيني على خيار الانتفاضة. وبالرغم من بعض التصريحات النارية الخادعة، فقد بذلت السلطة، في الواقع، وما تزال تبذل جهودا مستميتة من اجل لجم اندفاع الحركة الجماهيرية وفرملة مسارها، سواء بالاستناد الى آليات القمع المباشر والمكشوف كما حصل في نابلس (استخدام قنابل الغاز لتفريق مسيرة الاحتجاج على جريمة ترقوميا) وقبل ذلك بفرض الحظر على التظاهرات الجماهيرية المناهضة للعدوان الامريكي على العراق، او باللجوء الى آليات الاحتواء الداخلي بما يعني العمل على خفض سقف التحرك الجماهيري من خلال ادوات فاعلة داخل صفوف الحركة الجماهيرية نفسها. ان درجة نجاح السلطة في محاولات الاحتواء هذه تتفاوت من حالة الى اخرى، ولكنها عموما تعجز عن تغيير المنحى الاجمالي الصاعد، وان بتدرج، للحركة الجماهيرية.

استمرار الخيار السياسي

هذه المحاولات لاحتواء ولجم الحركة الجماهيرية هي انعكاس لخيار سياسي لدى السلطة الفلسطينية جوهره المراهنة على الجهود الامريكية لاخراج مسيرة اوسلو من مأزقها الذي بات مستعصيا. ان التسليم بالطريق المسدود الذي انتهت اليه هذه المسيرة البائسة لا يترتب عليه قيام السلطة الفلسطينية بالبحث عن استراتيجية نضالية وسياسية جديدة قادرة على شق طريق نحو الاهداف الوطنية. انه يقود بالعكس، الى التمسك من قبل السلطة باستراتيجية عقيمة قوامها التعلق باتفاقيات اوسلو والمطالبة بالزام اسرائيل بتنفيذها وتعليق الآمال على الدور الامريكي الضاغط على اسرائيل بهذا الاتجاه. وعلى هذه القاعدة باتت المطالبة باعلان المبادرة الامريكية الهم الرئيسي للسلطة الفلسطينية، رغم ان هذه المبادرة وصفت، بحق من قبل اقطاب السلطة، عندما تم تقديم عناصرها لاول مرة منذ اسابيع، بانها نسخة منقحة من خطة نتنياهو مزوقة برتوش تجميلية امريكية.

● عرفات

● كلينتون

عناصر المبادرة الامريكية

ان العناصر الرئيسية لهذه المبادرة تقوم على اختزال النبضتين الاولى والثانية من عملية اعادة الانتشار المفترضة من الضفة الغربية بتحويل ١٣,١٪ من مناطق (ج) و (ب) الى منطقة (أ) وتحويل ١٢٪ من المنطقة (ج) الى المنطقة (ب) بحيث تصبح المساحة الاجمالية للمنطقة (أ) حوالي ١٦٪ من اجمالي مساحة الضفة مستقطعة منها مساحة القدس ومحيطها والمنطقة (ب) حوالي (٢٤٪) من مساحة الضفة المجتزاة). وتتجاهل المبادرة النبضة الثالثة من اعادة الانتشار التي ينص عليها بروتوكول الخليل، او تحيلها للبحث في اطار لجنة ثلاثية تعمل بالتوازي مع مفاوضات "الوضع الدائم"، مما يعني عمليا احالتها الى جدول اعمال هذه المفاوضات. وفي المقابل تطرح المبادرة على الجانب الفلسطيني سلسلة طويلة من الالتزامات الامنية والسياسية اهمها اصدار مرسوم رئاسي بحظر التحريض، وتفكيك البنية التحتية لفصائل المعارضة، اصدار قانون بتحريم حيازة الاسلحة وتشكيل لجنة للبحث في تسليم المطلوبين لاسرائيل، مصادقة اللجنة التنفيذية على تحديد المواد التي تم الغاؤها من الميثاق الوطني.. الخ.

سقف جديد للتفاوض

خلال زيارة دنيس روس الاخيرة للمنطقة جرت مفاوضات مكثفة لوضع الصياغات التفصيلية لعناصر هذه المبادرة. وهكذا باتت هذه العناصر سقفا جديدا للعملية التفاوضية، واصبحت هي القاعدة التي تجري على اساسها المفاوضات. ان مراكز القرار في السلطة تبرر موافقتها، من الرؤية العملية، على هذه المبادرة الامريكية البائسة، بل ومراهنتها عليها، بحجة انه ليس ثم بديل للخروج من المازق الراهن.

هذا المنطق يجانب الحقيقة، اولا لان هذه المبادرة، حتى اذا نجحت ووجدت طريقها الى التنفيذ، لن تضمن الخروج من المازق بل هي، في افضل الحالات، ستعني ترحيله الى مفاوضات الوضع الدائم. وثانيا لان ثمة خيارا بديلا ملموسا وواقعيا بات يتبلور ويحظى بقبول واسع بين مختلف الاوساط والقوى الوطنية. ولكن السلطة تتجاهل هذا البديل عمدا كونه يتناقض مع مصالحها الخاصة. وهكذا فان سياسة ادارة العملية التفاوضية على قاعدة المراهنة على المبادرة الامريكية تقترن بسياسة داخلية تقوم على الامساك بالاوضاع الداخلية لمؤسسات السلطة واخماد الاصوات المعارضة داخلها ومحاولة السيطرة عليها بما يضمن انضباطها الكامل لتوجهات وقرارات السلطة. في هذا الاتجاه تصب المحاولات الجارية لترويض المجلس التشريعي واسكات الاصوات المعارضة داخله، وتشكيل كتلة رسمية لفتح في المجلس للحد من انفلاتات بعض نواب "فتح" كما تجري محاولات لضبط بعض قواعد واتجاهات فتح التي اخذت بشكل متزايد في الاونة الاخيرة، تتصرف بهامش معين من الاستقلالية عن السلطة تحت تاثير الحركة الشعبية والمزاج الجماهيري وانسداد آفاق عملية اوسلو وتناقضاتها. وفي هذا الاتجاه ايضا جرى "اقناع" المجلس بطي صفحة ملف الفساد، ووضع جانبا الحديث عن تعديل وزاري الا انه يقتصر على احتمال تعديلات شكلية طفيفة. وما زالت القوانين التي اقرها المجلس مجمدة بانتظار توقيع الرئيس بينما وضعت على نار حامية عملية صياغة القوانين التي تتطلبها المبادرة الامريكية وتقديمها للمناقشة في المجلس (قانون الاحزاب الذي يراد له ان يكون الاساس القانوني لتحريم "التحريض" وقانون الاسلحة النارية). واختزلت الاستجابة لمطالبات بعض النواب بتقديم موازنة ١٩٩٨ بمناقشتها في المجلس بعرض شفهي من قبل وزير المالية، في حين بدأت السنة المالية وبدا بتنفيذ الصرف بمعزل عن اية توصيات او ملاحظات يمكن ان يتخذها المجلس، وهي توصيات تلقى عادة الاهمال من قبل السلطة التنفيذية.

٦٠٪ في حالة فقر

الجمود الذي تعاني منه مسيرة اوسلو ينعكس تدهورا متزايدا في مختلف مناحي الحياة، وبشكل خاص ترديا متفاقما للوضع الاقتصادي ولمستوى معيشة المواطنين. لقد كشفت الدراسات الرسمية التي اعلنت مؤخرا ان اكثر من ٦٠٪ من المواطنين في الضفة والقطاع يعيشون في حالة فاقة ان لم يكن في حالة فقر حقيقي. علما بان مستوى المعيشة ومعدل الدخل يتراجعان باستمرار مع تفاقم الغلاء وركود الحياة الاقتصادية. وما تزال معدلات البطالة تضرب ارقاما مفزعة، رغم التخفيف الجزئي لاجراءات الاغلاق الاسرائيلية. ان السلطة تلقي اللوم في تردي الوضع الاقتصادي على السياسات والاجراءات الاسرائيلية، ولكنها تتجاهل: اولا ان اتفاق باريس، الشق الاقتصادي لاتفاق اوسلو، يضع بيد اسرائيل مفاتيح التحكم بالوضع الاقتصادي الفلسطيني ويمنحها القدرة - بالتالي - على اخضاعه لمصالحها الامنية والاقتصادية، وثانيا ان السياسة المالية والاقتصادية التي تنتهجها السلطة لا تساعد في تخفيف عبء الخنق الاقتصادي الاسرائيلي بل هي في الواقع تزيد الطين بلة وتشكل عاملا اضافيا لاستفحال الازمة الاقتصادية.

قمع المعارضة لا التحاور معها

ان سياسة الرهان على المبادرة الامريكية وباعتبارها البديل الوحيد المتاح للمازق الراهن، لا يقتصر ضررها على الركض العقيم وراء اوهام خادعة وتبديد الوقت الثمين الذي تستغله حكومة نتنياهو لفرض وقائع جديدة على الارض يوميا. ان لها انعكاسات سلبية على الوضع الوطني الفلسطيني كما على امكانية تطوير الموقف العربي والاقليمي والدولي لصالح الشعب الفلسطيني. وابرز هذه الانعكاسات على الصعيد الداخلي الفلسطيني تتمثل في احجام السلطة عن متابعة مسيرة الحوار الوطني الشامل حيث باتت اوساط مقررة في السلطة تجاهر باعلان موقفها المناهض للحوار الذي ترى فيه احراجا للسلطة امام الامريكيين الذين تتمحور مبادرتهم على مطلب قمع المعارضة لا التحاور معها. ويتضح اكثر فاكثر ان هذه هي العقبة الرئيسية التي تحول دون المباشرة في حوار شامل يتناول بجدية جوهر القضايا التي تتعلق ببلورة اساس سياسي واضح لاستعادة الوحدة الوطنية. واذا كان هذا هو السبب الرئيسي لتعطل الحوار، فان هذا لا ينفي من جهة اخرى ان بعض فصائل المعارضة ما زالت ترى للحوار وظيفة وحيدة هي تنظيم العلاقة مع السلطة بديلا للحوار الشامل. ومن المؤكد ان هذا الموقف يساعد في تعبئة الضغط الجماهيري والسياسي المطلوب لتفعيل خيار الحوار الوطني بصفته سبيلا للتوصل الى اتفاق سياسي يوفر للشعب الفلسطيني ولقضيته الوطنية مخرجا من الطريق المسدود الذي تراوح فيه.

ان بعض اوساط السلطة تسعى الى استغلال الدعوات المشروعة لتفعيل مؤسسات م.ت.ف واستقلالها عن اجهزة السلطة، وذلك بهدف التنصل من موجبات الحوار الوطني، واعتبار تفعيل بعض هيئات المنظمة بديلا للحوار، او ميدانا وحيدا له. ولكن هذا الموقف يتجاهل حقيقة ان تفعيل مؤسسات المنظمة هو ليس اجراء تنظيميا شكليا بل هو في الجوهر مسالة سياسية تتعلق بالقاعدة السياسية التي تعمل على اساسها هذه المؤسسات من جهة وبدورها في تامين المشاركة الحقيقية في صوغ القرار الوطني من جهة اخرى. وهذا يعني ان تفعيل المنظمة يتطلب اولا اعادة بناء الاساس السياسي للاجماع الوطني وثانيا الاصلاح الديمقراطي لمؤسساتها وآليات صنع القرار فيها. وكلا العاملين هما بالضرورة نتيجة للحوار الوطني لا مدخلا اليه ولا بديلا عنه.

المدخل للحوار الوطني

في مواجهة التردي المتواصل في الوضع الداخلي الفلسطيني المواكب للمازق المستعصي الذي تعاني منه العملية السياسية [illegible]

■ البقية ص [illegible]

البرنامج السياسي للجنة الدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين/ الاردن

تنشر «الاهالي» هذه الوثيقة الهامة بعد إجازتها من قبل اللجنة الوطنية للدفاع عن حق العودة المنبثقة من لجنة التنسيق العليا لاحزاب المعارضة الاردنية.

ان ملف اللاجئين الفلسطينيين بات مفتوحاً على مصراعية، وعلى شتى الشاريع والاحتمالات وكما ان الادارة الامريكية تستخدم نفوذها الدولي وتجند علاقاتها الاقليمية العربية لممارسة الضغوط من اجل قطع شوط رئيسي في رسم معالم الحل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وتوليد الوقائع التي تجسده، بما ينسجم مع مواقف العدو الصهيوني ومنظوره للحل والقائم على دمج اللاجئين وتوطينهم والرفض الكامل لحقهم في العودة وتؤشر المجريات الاخيرة الى تسارع الخطوات والمشاريع والاجراءات التي ترمي للنيل من حقوق اللاجئين الفلسطينين والتاثير في خياراتهم، وتسويغ مخططات التوطين والتاهيل، وتتحرك هذه المشاريع والتدابير بوجهة واضحة بهدف اضعاف المكانة السياسية والقانونية لقضية اللاجئين والقرار ١٩٤ من خلال احداث تحولات وتغييرات نوعية تسمح بتفكيك مكوناتها والغائها التدرج. تلك المكونات المتمثلة بوكالة الغوث، ومكانة المخيمات- والصفة السياسية- القانونية للاجئ الفلسطيني.

وبالنظر لان الاتفاقيات والمعاهدات الاستسلامية التي وقعت بين الاطراف العربية والعدو الصهيوني لم تفلح ولم ينتج عنها الا زيادة غطرسة هذا العدو، وصلفه وامعانه في الاصرار على انكار ورفض حق اللاجئين في العودة الى وطنهم المغتصب، وعدم تمكينهم من ممارسة حق تقرير مصيرهم على ترابهم الوطني بالرغم من ان حق العودة هذا هو حق طبيعي، نصت عليه وكفلته كافة المواثيق الدولية والاعلان العالمي لحقوق الانسان، وقرارات هيئة الامم المتحدة وخاصة القرار رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ وقرار ٢٣٧ لسنة ١٩٦٧ بشان عودة النازحين.

وبالنظر للمحاولات المشبوهة لبعض الجهات، التي تحاول الالتفاف على هذا الحق وتقديم مشاريع حلول ملتوية رفضها ويرفضها اللاجئون الفلسطينيون باعلانهم باستمرار الاصرار على تمسكهم بحق العودة وعدم القبول باية حلول اخرى بديلة عن حق العودة.

لذلك فنعتقد ان الاوان لكي تبادر جماهير اللاجئين الفلسطينيين في تولي زمام المبادرة للدفاع بانفسهم عن هذا الحق المقدس، الذي بات عرضة للمؤامرات والمساومات، التي تحيكها جهات متعددة، بخطوطها في ظل موازين القوى المختلة اليوم عربياً ودولياً، وتاطير انفسهم في لجان وهيئات جماهيرية شعبية، تاخذ على عاتقها تعبئة طاقاتهم وتنظيم صفوفهم، وحشدها في مواجهة كافة المحاولات التي تستهدف طمس حق العودة والقفز عنه، على ان يكون من المفهوم والواضح بان هذه الحركة الجماهيرية وهذا التنظيم لا يستهدف ان يكون منافساً او بديلاً لاحد، خاصة منظمة التحرير الفلسطينية، او اي من الدول العربية المعنية، وسوف ينحصر عملها في محاربة كل من يحاول المس او الالتفاف على حق العودة واجهاضه، بقبول مشاريع حلول بديلة كالتوطين والتعويض وغيرها من المشاريع الخرقاء التي تعتبر بيعاً وتنازلاً عن الوطن الذي لا يملك احد التنازل عن ذرة تراب فيه.

وعليه فاننا نؤكد وبعالي الصوت انه لا يمكن التنازل عن اي حق من حقوقنا التاريخية في وطننا كما اننا لم نفوض احداً او اية جهة بالتنازل عن هذه الحقوق. وسوف تتداعى جماهير اللاجئين من اجل تاطير نفسها في لجان جماهيرية وشعبية واعداد برنامج نضالي استراتيجي حتى يتم نيل حقوقنا كاملة.

وفي هذا السياق لا بد من التاكيد على المبادئ الاساسية التالية:

١- ان قضية فلسطين هي قضية عربية اسلامية وهي جوهر الصراع العربي، الاسلامي- الصهيوني، مثلما انها قضية وطنية وان مهمة الدفاع عن هذه القضية تاتي في اطار النهوض بالمهمة الوطنية المشتركة لكل قطر عربي في التصدي لمحاولات الهيمنة التي يحاول العدو الصهيوني فرضها على المنطقة العربية.

٢- ان مهمة الدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين في الاردن ومجابهة كافة مشاريع التاهيل والتوطين هي مهمة وطنية اردنية تاتي في اطار النهوض بالمهمة الوطنية المشتركة.. في التصدي للاحتلال والتوسع الصهيوني دفاعاً عن سيادة الاردن واستقلاله وسلامة اراضيه وكيانه الوطني ومن اجل انهاء الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة، دولة فلسطين على ترابه الوطني وعاصمتها القدس، كما ان وحدة المصير بين الشعبين الاردني والفلسطيني والتلاحم الاجتماعي بين نسيج هذين الشعبين والخصوصية التاريخية التي تجمعهما تحتم توحيد كافة القوى الوطنية والقومية والاسلامية للوقوف صفاً واحداً متماسكاً في مجابهة العدو الصهيوني وحتى تستعيد امتنا العربية كافة حقوقها المغتصبة.

٣- ان معركة اللاجئين ليست مع الدول العربية المضيفة لهم وانما هي مع العدو الصهيوني الذي اغتصب وطنهم وقلعهم من ديارهم وممتلكاتهم ومع الدول التي صنعت ماساتهم وتمد عدوهم بكل اسباب القوة والتاييد وفي مقدمتها الولايات المتحدة.

٤- ان قضية عودة اللاجئين الفلسطينين الى فلسطين تمثل احدى المعارك الكبرى مع العدو الصهيوني ولذلك فانه من الاهمية بمكان ان تهب الدول العربية كافة والمضيفة للاجئين خاصة بتقديم كافة التسهيلات لهم لاقامة لجان وهيئات جماهيرية تنظم صفوفهم واتاحة الحرية الكافية لهم لاسماع صوتهم وتثبيت حق العودة الى وطنهم وتمكينهم من تقرير مصيرهم على ترابهم الوطني الفلسطيني بسبب حساسية مشكلة اللاجئين وانعكاساتها المؤثرة على الدول المضيفة لهم.

٥- لذلك فان بلورة استراتيجية جماهيرية شعبية للدفاع عن حق العودة للاجئين بات امراً حيوياً وعلى درجة فائقة من الاهمية تاتي في اطار المهمة الوطنية التي تتطلب تعبئة جماهيرية على اوسع نطاق ممكن للنهوض في مقارعة العدو واستخلاص حقوقنا المغتصبة منه.

٦- التمسك الثابت بالقرارات الدولية ذات الصلة بحقوق اللاجئين الفلسطينيين ورفض اي مساس بها وخاصة قرار هيئة الامم المتحدة رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ والذي ينص على حق العودة لهم.

٧- الاصرار على تنفيذ وتسهيل عودة النازحين الفلسطينيين واعتبارهم كاللاجئين من هذه الناحية والتمسك الشديد بضرورة تنفيذ قرار هيئة الامم المتحدة المتعلق بحق عودتهم رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٦٧.

٨- ادانة ورفض محاولات استبدال حق العودة بالتعويض لما في ذلك من انكار للحقوق الطبيعية والتاريخية لشعب فلسطين في ترابه الوطني الفلسطيني.

٩- رفض كل الدعوات والمشاريع لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين على ارضية اقليمية تستهدف التاهيل والتوطين وشطب حق العودة.

١٠- اعتبار اللاجئين في كافة الاقطار المضيفة لهم مواطنين مرابطين ينتظرون امكانية العودة وعدم المساس بحقوقهم المكتسبة.

١١- رفض تصفية وكالة الغوث او انهاء، وتخفيض خدماتها او انحرافها لغايات اخرى ومطالبة الدول المانحة بالالتزام في تقديم تبرعاتها لهذه الوكالة للاستمرار في تقديم خدماتها باعتبار ان هذه الخدمات فضلا عن انها لازمة وضرورية للتخفيف من معاناة اللاجئين فهي تمثل الالتزام الدولي تجاه اللاجئين الفلسطينيين وحتى تجد قضيتهم حلا عادلا لها كما جاء في قرار انشائها.

١٢ مناشدة الدول العربية المضيفة والعمل بكل قوة وبكافة الوسائل على بقاء مخيمات اللاجئين والمحافظة على طبيعتها التي تصون هويتها السياسية كي تبقى الشاهد الحي على حجم ضحية العدو الصهيوني الذي قام بطردهم واقامة دولته على انقاضهم.

١٣- النضال من اجل مجابهة محاولات بعض الاطراف العربية المشاركة في المفاوضات المتعددة عدم الانزلاق في افخاخ العدو والمشاركة في مشاريعه الملتوية التي تستهدف توطين وتاهيل اللاجئين الفلسطينيين تحت مسميات التنمية والتطبيع التي يدسون فيها السم بالدسم، ونطالب هذه الدول باحترام الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وان هذه الحقوق.. حقوقه الوطنية والقومية والاسلامية غير قابلة للمساومة او الابتزاز.

١٤- وانطلاقاً من المبادئ المذكورة آنفاً قررت لجنة التنسيق العليا لاحزاب المعارضة الاردنية تشكيل لجنة ستعرف باسم لجنة الدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين/ المنبثقة عن احزاب المعارضة الاردنية لتمكينها من مباشرة العمل واستكمال اطرها ولجانها المحلية المختلفة وقد تقرر تشكيلها على النحو التالي:

أ- ممثل واحد عن كل حزب من احزاب المعارضة الاردنية الراغبة في المشاركة في هذه اللجنة.

ب- ممثل واحد عن كل لجنة من لجان المعلمين والعمال والخدمات التابعة لوكالة الغوث.

ج- من عدد مساو ومماثل من الشخصيات المستقلة من بين اللاجئين الفلسطينيين في الاردن.

وتستعين لجنة التنسيق العليا لاحزاب المعارضة بمختلف الفعاليات والاطر الاجتماعية في البلاد لاستكمال تاليف هذه اللجنة التي تقوم بوضع خطط العمل المناسبة في ضوء المبادئ المذكورة اعلاه.

الأهالي
اسبوعية سياسية جامعة
لسان حال حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد»

رئيس التحرير المسؤول: سالم النحاس
مدير التحرير: عليان عليان

الادارة والمالية: خليل السيد

المكاتب:
اربد: ت: ٢٧٢٢٦٧
الزرقاء: ت: ٩٨٤٨٦٠
مادبا: ت: ٥٤٥٣٥٤
الكرك: ت: ٣٥٣٦٨٣

الأهالي
جبل الحسين
خلف وزارة الصحة
تلفون: ٥٦٩١٤٥١/٥٦٩١٤٥٢
فاكس: ٥٦٨٦٨٥٧١
ص.ب ٩٩٦٦

الاشتراك:
(٢٠) ديناراً للمؤسسات
(١٥) ديناراً للافراد
الاعلانات:
يتفق بشأنها مع الادارة